



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٨٩

الجمعة ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس بالنيابة: السيد سانغو (جنوب أفريقيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس
السيد سانغو (جنوب أفريقيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت،
بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر
في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية
وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة،
أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن
تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في
اللجنة“.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة
٤٠١/٣٤ أيضا، فإن تعليقات التصويت تقتصر على
١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ في البت في التوصية الواردة في تقرير

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، أود أن أبلغ
الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام
من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء
الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/64/407/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن
هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر
أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير لجنة المسائل
السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروض
على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستقتصر البيانات إذن
على تعليل التصويت أو شرح الموقف. ومواقف الوفود بشأن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



قد يبدو مفهوم الأمن البشري، من منظور الشخص العادي، واضحاً تماماً وربما معرّفاً تعريفاً جيداً في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) بالتححرر من الخوف والتحرر من العوز وحقوق جميع الشعوب في العيش بكرامة بغية تنمية إمكاناتهم بصورة كاملة.

لكن، وكما جاء في الفقرة ١٤٣، لا بد من وضع تعريف واضح لمفهوم الأمن البشري في السياق المتعدد الأطراف. لقد ورد الإطار الأساسي لهذه المناقشة، بالطبع، في إشارة في نفس الفقرة إلى المسائل المترابطة الثلاث المتعلقة بالأمن وسبل الرزق والكرامة، التي تضع الفرد في محورها.

ومن المهم، في مناقشتنا بشأن التعريف، كفالة تحديد الأمن البشري بوضوح في إطار معايير عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحق في الدفاع عن النفس على الصعيد الوطني وفي سيادة الدول، التي هي أساس العلاقات الدولية والحوكمة المحلية. ومن الضروري أن يقر التعريف بأن المسؤولية الأساسية عن الأمن البشري تقع على عاتق الدول والحكومات. ومن البديهي أنه لا مكان لسياسات التدخل في مفهوم الأمن البشري. ولا بد أن يكون المفهوم مركزاً على الناس، وينبغي أن يتجاوز الإطار الضيق لحماية السكان من انعدام الأمن المادي، كما في حالات الحرب والصراع، إلى إطار أوسع يشمل معايير متعددة الأبعاد وشاملة، تكون التنمية ركيزتها الأساسية.

ونحن ندرك التعقيد المرتبط بهذا المفهوم وروابطه المتعددة الأبعاد على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وتتطلب التحديات الدولية الرئيسية الراهنة، في الواقع، التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة والمزمنة التي تواجه الدول. لقد تعهدنا، في الأمم المتحدة، بالتصدي

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، ما لم نخطر الأمانة العامة بخلاف ذلك مسبقاً.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت باعتماده لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٦ من تقريرها. وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٦٦/٦٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٤٨ و ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/64/701)

السيد هارديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع المحاضرين والمشاركين على عروضهم وآرائهم المفيدة بشأن المفهوم الناشئ للأمن البشري. كما نود أن نعرب عن التقدير للاهتمام الشخصي للممثل الدائم لليابان بإجراء هذه المناقشة في الأمم المتحدة وأن نشكر الأمين العام على تقريره (A/64/701).

وربما المزيد اليوم، قدمت مفاهيم مختلفة. وتم التدقيق في مفاهيم مختلفة في سياقات مختلفة لكن لتذكر أولاً ما أدخلناه، لدى تأسيس الأمم المتحدة، في الميثاق وله صلة أيضاً بهذه الوثيقة. لقد قررنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. لقد قررنا أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. لقد قررنا أن ندفع بالرقى الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

تقدم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة آفة الذكر تلخيصاً متوازناً لمفهوم الأمن البشري، لكن تحقق المقاصد كان، على أفضل تقدير، غير متوازن. إن أوجه التفاوت المالية والسياسية المستمرة والمتنامية تتناقض مع الدعوة إلى كفالة حقوق متساوية للأفراد والأمم. ولم يبلغ العالم بعد مرحلة يكون فيها الأمن البشري قائماً نصاً وروحاً، وهي حالة يتمتع فيها كل البشر بحقوق متساوية في الحياة والحرية والغذاء والصحة والعمل وفرص العيش بتراحم وكرامة.

وبعد أن استعرضت تقرير الأمين العام، أود أن أعرض الأفكار التالية. أولاً، يستلزم الأمن البشري نهجاً تدريجياً يجري في إطاره، وضع نماذج، مثل نموذج القضاء على الفقر، لإعادة تطبيقها لاحقاً باعتبارها مشاريع للأمن البشري.

ثانياً، ينبغي، تعزيزاً للثقة، أن تكون التدخلات المتعلقة بالأمن البشري في مجالات مقبولة لجميع الدول الأعضاء.

ثالثاً، من المهم معالجة أوجه عدم المساواة المنهجية المتأصلة، مثل الإعانات الزراعية، التي تؤثر سلباً على الاقتصادات الزراعية النامية، ومن المهم تعزيز الإنتاجية

لهذه التحديات بطرق عدة، لكن الأهم عن طريق التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويحدد تقرير الأمين العام، أيضاً، بدقة الصلة المباشرة بين تفاقم هذه التحديات نتيجة الأزمات العالمية الأخيرة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية، وتقلبات أسعار الطاقة، وتحديات الأمن الغذائي، والتداعيات السلبية لتغير المناخ. وهذه التحديات، بالطبع، لم تعد تنحصر داخل الحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على الحاجة إلى إقامة تعاون دولي حقيقي، يدرك القيود المتأصلة التي تواجهها بلدان نامية كثيرة، خاصة في حشد الموارد الداخلية والخارجية لأنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونحن، في الهند، ملتزمون بكفالة الحقوق الأساسية والكرامة لكل مواطن. وفي السنوات الأخيرة، انتقل زخم تنميتنا الاجتماعية الاقتصادية، علاوة على ذلك، إلى النمو الشامل، لتصل ثمار التنمية الاقتصادية إلى كل قطاعات مجتمعنا، خاصة في المناطق الريفية في الهند والقطاعات الأضعف. ونحن نؤمن بأن وضع نهج شامل لإزاء الأمن البشري هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يساعد به هذا المفهوم كل إنسان على اكتشاف إمكاناته أو إمكاناتها إلى أقصى حد، مع السعي إلى حياة كريمة في بيئة آمنة وصحية.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة بشأن تقرير الأمين العام عن الأمن البشري (A/64/701). ونشكر الأمين العام على عرضه، في هذه القاعة، وبالطبع، وعلى غرار زميلي الهندي، نقدر إسهام اليابان الهائل في المضي قدماً بهذه المسألة.

في عام ٢٠٠٥، اجتمعنا باعتبارها دولاً ذات سيادة وقررنا أن علينا أن نستفيض في وصف مفهوم الأمن البشري في العالم. وخلال الساعات الأربع والعشرين الماضية،

وبخصوص هذا الجانب المتعلق بحقوق الإنسان والأمن والتنمية، أود أن أضيف أن هناك أساساً يمكننا العمل استناداً إليه، والذي يمكننا اعتباره أرضية مشتركة دولية بدون التدخل في شؤون الغير، ولكن مع التوصية بإدراج ثلاثة مفاهيم هامة في الحد الأدنى لتحديد الأمن البشري وفهمه. والمفهوم الأول، الذي يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضعه، هو التمكين القانوني للفقراء؛ والثاني هو تحسين الأحوال الاقتصادية للفقراء؛ والثالث هو تمكين المرأة، وهو مفهوم يدفع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال إعلانات حقوق الإنسان والتنمية، إلى الصدارة، وخاصة في آسيا حيث يشكل الشباب ٧٠ في المائة من السكان. ولذلك، ولأن الأمهات يقمن برعاية الصغار من حيث المأكل والملبس ويعتنين بصحتهم وتعليمهم، فإنه سيجري الوصول إلى نحو ٧٥ في المائة من السكان بالكامل في إطار مجرد شعار تمكين المرأة. وهذه جوانب هامة لا يمكن أن نتجاهلها بل ينبغي ألا نفعل ذلك بأي حال من الأحوال.

وفي الختام، أود أن أضيف أن التقدم متفاوت في العولمة وفي توزيع ثمارها الموعودة يمثل تحدياً رئيسياً للأمن البشري. واتخاذ القرارات الديمقراطية على الصعيد العالمي يضاعف المخاوف من احتمال إساءة استعمال الأمن البشري لأغراض سياسية. وبالتالي، فإن تعزيز الحوكمة العالمية المنصفة ضروري لتحقيق الملكية العالمية لمفهوم الأمن البشري.

السيد كيم بونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام بان كي - مون لعرضه تقريره عن الأمن البشري (A/64/701). وفي الوقت ذاته، أود أيضاً أن أشكر رئيس الجمعية العامة التريكي ووفد اليابان على مبادرتهم بالترتيب لعقد هذه المناسبة المؤاتية لتبادل الآراء حول الأمن

الزراعية في البلدان النامية عن طريق نقل التكنولوجيا، ضمن أمور أخرى. ويتعلق هذا تحدياً بقارة أفريقيا.

رابعاً، من الضروري توسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بالأمن البشري بما يتجاوز الوكالات الإنسانية ليشمل الكيانات الإنمائية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسوف تساعد مساهمة هذه الوكالات في إضفاء مزيد من الوضوح والأهمية على مفهوم الأمن البشري.

خامساً، في ما يتعلق بالمحاولات المختلفة لتحديد زخم الأمن البشري، يحدد التقرير ثلاثة عناصر مشتركة: التهديدات الحالية والناشئة، حماية الناس وتمكينهم، وعدم انتهاك سيادة الدول. وفي حين يمكن أن تقدم هذه العناصر أساساً لمواصلة المناقشة، فلا بد من تفادي التفسير الذاتي للتهديدات الحالية والناشئة، وهو السبب الأساسي للانقسام في المناقشة داخل هذه المنظمة.

سادساً، ينبغي أن يكون الأمن البشري مفهوماً موحداً لا مفهوماً مفرقاً، وينبغي أن يعزز الحوار بين الثقافات والأديان والعقائد، يكون التعاون والتفاهم عباراته الرئيسية.

سابعاً، ينبغي أن يكون الحق في الغذاء والحق في السكن والصرف الصحي الكافيين والحق في وضع معايير صحية كافية مقاييس لا غنى عنها للأمن البشري.

ويجب ألا ننسى الكيفية التي ينبغي أن نتذكر بها الأمن البشري الذي يشكل لب هذه الوثيقة. وأود أن أشير إلى أول تعريف ظهر في هذه القاعة ألا وهو: القدرة على منح الحق في حماية الجوهر الأساسي لكل حياة بشرية بسبل تعزز حريات الإنسان وتحقيق الذات. وهو تعريف ينبغي أن نتذكره وألا ننساه.

المعلومات عن بعض التطورات والإنجازات الرئيسية التي تحققت بشأن مسألة الأمن البشري منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ويوجز مبدأ إدراج الأمن البشري وتطبيقه في الممارسات الحالية للمنظمة وفي أولوياتها. كما يوفر التقرير استعراضا لتعريف المفهوم من حيث سيادة الدولة والمسؤولية عن الحماية.

وتطبيق مفهوم الأمن البشري تحديدا على أولويات الأمم المتحدة المختلفة والتي غالبا ما تكون متنوعة، يضم تقرير الأمين العام مفهوم الأمن البشري إلى قضايا ملموسة لا تؤثر على عمل المنظمة فحسب، ولكن على العالم بأسره. والتقرير يوفر، حقا، نظرة سريعة على الآثار المتعددة الأبعاد للأزميتين الاقتصادية والغذائية والمخاطر الصحية العالمية وتغير المناخ. ويقارنها بعد ذلك بالصلات الراسخة للأمن البشري بمنع نشوب الصراعات العنيفة وحفظ السلام وبناء السلام.

ومن المهم بشكل حاسم إعادة التأكيد، وفقا لما هو مشار إليه في تقرير الأمين العام، على ألا يضيف تطبيق مفهوم الأمن البشري أعباء إضافية على عمل الأمم المتحدة. وعوضا عن ذلك، يعزز مفهوم الأمن البشري أنشطة المنظمة في هذه الميادين الحاسمة ويكملها. ونحن على ثقة بأن ثمة دورا هاما للأمن البشري في مستقبل المنظمة التي ستستفيد استفادة هائلة من تطبيقه بفكر تطلعي وعلى نحو متنازر.

وفي الختام، تود جمهورية كوريا إعادة التأكيد على إيمانها القوي بأن كل إنسان من حقه العيش متحررا من الخوف وبكامل كرامته. وفي هذا الصدد، نأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة استكشاف السبل للاستفادة بشكل عملي من مفهوم الأمن البشري لمصلحة الناس وإحداث أثر عميق في الميدان.

السيد كوتيريتش (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لوفدي اليابان والمكسيك

البشري في منظومة الأمم المتحدة على سبيل المتابعة للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠).

وجمهورية كوريا، بصفتها عضوا في منتدى أنصار تعزيز الأمن البشري، تقرر بالإسهام الكبير لمفهوم الأمن البشري في عمل الأمم المتحدة في جميع المناسبات التي تجري فيها مناقشة هذه المسألة. ورأينا في الأمن البشري هو أنه، أولا مفهوم مفيد يكمل المفهوم التقليدي للأمن. والأهداف الهامة للأمم المتحدة - السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان - ترتبط جميعها ارتباطا وثيقا بالأمن البشري. وبالمثل، ترتبط هذه الأهداف بعضها البعض ارتباطا وثيقا، على الرغم من الاختلافات الملحوظة بينها. ومن نواح عديدة، فإن الأمن البشري هو نقطة التلاقي المحددة فيما بينها. وبالنظر إلى الطابع التكاملي والمتعدد الجنسيات للأمن البشري، فإنه يمكن، بل وينبغي، النظر إلى عملنا من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان من خلال إطار يجسد مفهوم الأمن البشري.

ثانيا، ينظر وفد بلدي الأمن البشري باعتباره فحجا جديدا نسبيا للتصدي لمختلف التهديدات أو التحديات، وليس باعتباره مبدأ ملزما أو مسألة قانونية شاملة. وبدلا من النهج التنازلي، يبرز الأمن البشري جانبا إنسانيا لانعدام الأمن بنهج تصاعدي بقدر أكبر. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أنه بمواصلة العمل بشأن هذه المسألة الهامة، يمكن في نهاية المطاف تطبيق الفكرة العامة للأمن البشري عمليا بطريقة يكون التركيز فيها على الأفراد والمجتمعات المحلية من خلال توفير الحماية والتمكين الفعالين. وقد يكون أداة جديدة هامة يمكن للمجتمع الدولي استخدامها في سعيه إلى إحراز تقدم أكبر في بلوغ أهدافنا بصورة حقيقية وملموسة.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن الأمن البشري. والتقرير يزود الأعضاء فعلا بآخر

أن يكون بوسع المواطنين توقع أن تكون الدولة قادرة على صون السلام وضمان المصالح الأمنية الاستراتيجية للبلد وكفالة صون حياتهم وممتلكاتهم وحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل الترابط بين الأمن والتنمية، فإن الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن تشكل في كثير من الأحيان شرطا مسبقا لمنع نشوب الصراعات وتحقيق التنمية المستقرة والمستدامة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وثمة حالات حقيقية أدت فيها عدم القدرة على تنفيذ إصلاح قطاع الأمن إلى انهيار جهود حفظ السلام أو بناء السلام. وأود أن أقتبس من كلمة وزير خارجية بلدي السابق أمام حلقة العمل الإقليمية المعقودة في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠٧:

”ليس بوسع المرء أن يحذف الهدف الأنبل، بل في الواقع الهدف النهائي، لإصلاح قطاع الأمن، ألا وهو تحسين حياة الناس من خلال هذه الخدمة العامة. ولا يمكن أن يستهدف إصلاح قطاع الأمن مجرد بناء المؤسسات والقدرات. فبناء المؤسسات والقدرات شرط مسبق ضروري لنجاح إصلاح قطاع الأمن، لكنه لا يمكن أن يكون الهدف في حد ذاته. ولذلك، ينبغي أن يقترن إصلاح قطاع الأمن بتنفيذ مبادئ الحوكمة الرشيدة والعدالة الانتقالية والمساءلة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولن يكون إصلاح قطاع الأمن مجديا إلا إذا أدى إلى تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للناس. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن الناس من رؤية فوائد الجهد المبذول وأن يثقوا به ويدعموه ويشاركوا فيه.“

والتنسيق الفعال للجهود الدولية والمشاركين فيها من الأفراد في المناطق الخارجة من الصراع نقطة رئيسية أخرى

لمبادرتهم، بدعم كريم من رئيس الجمعية العامة، بتنظيم هذه المناقشة الهامة حول الأمن البشري. ويرحب وفد بلدي أيضا بتقرير الأمين العام (A/64/701) الذي يوفر أساسا ممتازا للدولات اليوم.

ومسألة الأمن البشري مهمة واعدة على السواء في تعزيز الأمن والازدهار وفي حياة إنسانية كريمة. والتقرير يتضمن معلومات قيمة عن تنفيذ العناصر الهامة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠) وي طرح أسئلة عديدة محفزة للتفكير بشأن سبل المضي قدما.

وأرغب في أن أشدد على أن سلوفاكيا تؤيد البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود، إضافة إلى ذلك، أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

إن سلوفاكيا تؤيد قوي لمفهوم الأمن البشري لأنه يجسد، في رأينا، الصلة الوثيقة بين الركائز الثلاث لنشاط الأمم المتحدة: الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن المفهوم يقدم طريقة جديدة للتفكير في الأمن، يجعله البشر في المحور، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي أن يكمل أنشطة الأمم المتحدة ويندرج فيها وأن يحقق قيمة مضافة لا أن يضيف طبقة جديدة إلى هياكل المنظمة أو يتسبب في ازدواجية العمل. ولئن كان المفهوم واسعا وجرى تعريفه تعريفا عاما، فإن عناصره الفردية قد تبلورت بشكل جيد بالفعل والعمل مستمر بشأنها. وعلى سبيل المثال، تكفي الإشارة إلى إنشاء لجنة بناء السلام.

وتضع سلوفاكيا، بصفتها صاحبة مبادرة إنشاء فريق أصدقاء الأمم المتحدة المعني بإصلاح قطاع الأمن، مفهوم الأمن البشري في محور أنشطتها في هذا المجال. وكما تقول عن حق الورقة المفاهيمية للمفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٦ بشأن دعم الجماعة الأوروبية لإصلاح قطاع الأمن، ينبغي

توفير الخدمات الاجتماعية. ويتعين الإقرار بمشاركتها ومواصلة دعمها.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أن سلوفاكيا تعتبر مفهوم الأمن البشري جزءا من مسعى المجتمع الدولي للتعامل مع القضايا الأساسية التي أنشئت الأمم المتحدة لمعالجتها. ويرى مفهوم الأمن البشري التآزر في مساعي الأمم المتحدة في سبيل قضية عادلة.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):

تؤيد أذربيجان البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أننا نود كذلك الإسهام في المناقشة بصفتنا الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد حلقة النقاش غير الرسمية والمناقشة المواضيعية وأن أشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن الأمن البشري (A/64/701)، الذي يتضمن معلومات مستكملة شاملة عن التطورات ذات الصلة بالنهوض بالأمن البشري منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وفي عام ٢٠٠٥، شدد رؤساء الدول والحكومات على حق الناس في العيش في حرية وكرامة، متحررين من الفقر واليأس وأقروا بأن جميع الأفراد، ولا سيما الضعفاء، من حقهم أن يتحرروا من الخوف وأن يتحرروا من الفاقة، مع إتاحة فرصة متكافئة لهم للتمتع بجميع حقوقهم وتطوير إمكاناتهم البشرية بالكامل. وتحقيقا لتلك الغاية، التزمنا بمناقشة مفهوم الأمن البشري وتعريفه.

وعقدت الجمعية العامة مناقشة مواضيعية في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ للتفكير في نطاق مفهوم الأمن البشري ولمواصلة استكشاف سبل متابعة الإشارة التي وردت إلى هذا المفهوم في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من تقديم تفسيرات وطرق فهم مختلفة خلال

نود أن نتطرق إليها. نعم، لقد قيل ذلك في مرات كثيرة. غير أننا نأمل أن تحقق العمليات التي طال أمدها لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مفهوم "توحيد الأداء"، نتائج ملموسة في القريب العاجل وأن تعزز الدور المركزي للأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، فإن سلوفاكيا مقتنعة بأنه ينبغي تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى. وتقوم هذه المنظمات بدور حاسم في وضع البرامج ذات الصلة وتنفيذها. ومن هذا المنطلق، أود أن أشير إلى نشاطين محددين جرى تنفيذهما برعاية سلوفاكيا. لقد نوقش الأمن البشري وصلاته بعمليات حفظ السلام وبناء السلام بصورة مكثفة خلال حلقتي عمل إقليمييتين عقدتا في بوينس آيرس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وفي جاكارتا في آذار/مارس ٢٠١٠. ونظمت سلوفاكيا حلقتي العمل، الأولى بالتعاون مع الأرجنتين والثانية بالتعاون مع إندونيسيا، لضمان تجسيد الآراء الإقليمية بصورة أفضل في سياسات الأمم المتحدة على نطاق أوسع في هذا الميدان. وكما جاء في بيان الرئيسين المشاركين لحلقة عمل بوينس آيرس، فإن نهج الأمم المتحدة المتعلق بإصلاح قطاع الأمن يمكن أن يستفيد استفادة كبيرة من الخبرات الإقليمية في مجالات مثل منع العنف. وجرى الإقرار بالأهمية المتزايدة لذلك بالنظر إلى التحول المستمر في نماذج الأمن الدولي باتجاه وضع جدول أعمال للأمن البشري. ومما يثلج صدورنا أيضا ما نراه من تركيز البنك الدولي على الربط بين الأمن والتنمية ومنع نشوب الصراعات وتحقيق الازدهار والعدالة.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشدد على دور الأطراف الفاعلة من غير الدول، التي تقوم في أحيان كثيرة بدور مركزي في تحديد المشاكل والمساعدة في تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة وتمارس الرقابة فضلا عن

تؤثر الصراعات أساساً على السكان المدنيين وتشكل مخاطر كبيرة على بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم، وبالتالي على الأمن البشري.

ويوضح تقرير الأمين العام أن الأمن البشري يشدد على عالمية مجموعة من الحريات الأساسية لحياة البشر وأسبقيتها. وفي هذا السياق، فإن حماية المدنيين ودعم القانون الإنساني، مع التركيز بصفة خاصة على الجماعات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والمسنين واللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، ضروريان في حالات الصراع ويجب أن يظلا أولوية مطلقة للأمم المتحدة بأسرها وللجمعية العامة وللمجلس الأمن، وفي المقام الأول، للدول الأعضاء.

مع أخذ ما قلته في الاعتبار، فالأمن البشري، كما نفهمه، من المتوقع أن يساعد على تعزيز سيادة الدول وتعزيز سلامتها ووحدة واستقرارها بطريقة فعالة ومستدامة، فضلاً عن التركيز على الوقاية الطويلة الأجل والاستجابات التي محورها البشر.

ونحن نشاطر الرأي الوارد في تقرير الأمين العام والممثل في أنه ينبغي للأمن البشري ألا يضيف أعباء إضافية على عمل الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تؤدي الأمم المتحدة دوراً محورياً في معالجة هذا الموضوع والمسائل ذات الصلة، على الرغم من أن هناك حاجة لإجراء مناقشات إضافية بشأن مفهوم الأمن البشري، والنهوض به وتطبيقه على الأولويات الحالية للمنظمة.

ونتطلع إلى استمرار الحوار البناء والمزيد من تقارير الأمين العام عن التقدم المحرز في تعميم الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره (A/64/701)، الذي يوفر أساساً جيداً لمواصلة المناقشة وصياغة مفهوم الأمن البشري. وننوه

المداولات، فقد أظهرت المناقشة المواضيعية بلا شك الاهتمام المتزايد بالمفهوم. وعلى الرغم من التباعد الواضح، فقد تم التشديد على الحاجة إلى بناء ثقافة جديدة للعلاقات الدولية تدعو إلى إتباع نهج شاملة ومتكاملة محورها البشر.

وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن الأمن البشري يحظى بدعم واسع النطاق في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل. وقُدمت إسهامات ملحوظة في تعريف مفهوم الأمن البشري منذ عرضه لأول مرة باعتباره مفهوماً متميزاً في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن ثم، فإننا نخطط علماً بالمبادرات الرئيسية المتعلقة بالأمن البشري التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والمؤسسات غير الحكومية.

ويشير تقرير الأمين العام إلى الحاجة إلى وضع نموذج موسع للأمن بغية التصدي بصورة أفضل للتحديات المعقدة والمتراكبة والمتعددة الأوجه التي تواجهنا اليوم. ويرتبط الأمن البشري ارتباطاً لا ينفصم بمفاهيم مثل الأمن القومي؛ وتسوية الصراعات وبناء السلام؛ والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية التي تتخذ من البشر محورها لها وحقوق الإنسان؛ والقضاء على الفقر؛ ومعالجة آثار تغير المناخ. وفي الوقت ذاته، يرقن الأمن البشري بعدد من العوامل الحاسمة، من بينها الحاجة إلى أن نكفل، أولاً، أن تكون استناد معايير السلوك إلى المعايير القياسية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وآثار الصراعات المسلحة المعاصرة مدمرة تتراوح ما بين تهديد وجود الدول في حد ذاته وتقويض سيادتها وسلامتها ووحدة إلى النسبة العالية من الخسائر البشرية من المدنيين والتشريد القسري الجماعي للسكان وإنشاء مناطق أحادية العرق تشبه المفهوم المريع للتطهير العرقي. وفي الواقع،

للعدد الكبير جدا من التهديدات والتحديات، لا بد من تحديد أسبابها الأصلية ومعالجتها. رابعا، يجب تصميم النهج لمعالجة أوجه انعدام الأمن البشري وفقا للسياقات المحلية. خامسا، لدى التصدي لانعدام الأمن البشري، لا يمكن أن يكون هناك أي تمييز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي حقوق غير قابلة للتجزئة ويعزز بعضها بعضا. سادسا، إن مفهوم الأمن البشري لا يتفق مع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، كما أنه يتعارض مع استخدام القوة ضد الدول القومية ذات السيادة. سابعا، فإن الأمن البشري، إذا ما نفذ بمشاركة وإسهام جميع أصحاب المصلحة داخل مجتمع ما، يمكن أن يعزز أمن الدولة عموما، وعلى المدى الطويل، الإسهام في إيجاد بيئة أمنية دولية أكثر استقرارا. ثامنا، إن ركيزتي التمكين والوقاية اللتين تدعّمان مفهوم الأمن البشري تعزز إحدهما الأخرى، ويجب أن تشكلا أساسا للعمل وأن تكونا بمثابة مقياس للنجاح المحرز في هذا المجال.

ونؤكد كذلك أنه لا بد لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن البشري في مختلف المجتمعات والبلدان في جميع أنحاء العالم أن تكون جزءا من عملية مملوكة وطنيا. وفي الوقت نفسه، نود أن نقول كلمة تحذير استنادا إلى العوامل التالية.

وكما نعلم جميعا، يدور جدل حول مفهوم الأمن البشري بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن تعريفه بدقة والتهديدات التي ينبغي حماية الأفراد منها والآليات المناسبة للتصدي لتلك التهديدات. كما أن الأمن البشري هو موضوع ناشئ، وليس قاعدة مقبولة بموجب القانون الدولي الإنساني. وبالتالي، لا يزال مفهوم الأمن البشري غامضا جدا ويتطلب مزيدا من التطوير.

أيضا بدور اليابان والوفود المعنية الأخرى في المضي بهذه المسألة قدما.

أود أن أذكر في البداية أن جامايكا تؤيد النهج الكلي المتبع في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي دعا إلى استخدام نموذج جديد للتنمية البشرية المستدامة، وهو شكل جديد من التعاون الإنمائي وإعادة هيكلة نظام المؤسسات العالمية، يتسم بالتححرر من الخوف والتحرر من الفاقة. وقد قيل بصورة مقنعة تماما أن لمفهوم الأمن البشري آثارا على جميع ركائز جدول أعمال الأمم المتحدة: السلام والأمن وحقوق الإنسان وأبعاد التنمية، من بين ركائز أخرى.

وغالبا ما يشار إلى الأمن البشري في سياق الترابط بين الأمن والتنمية وحماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، يشدد المفهوم على الحاجة إلى استجابات متعددة القطاعات والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة: الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية.

ويسعى الأمن البشري إلى التمييز عن المفاهيم التقليدية للأمن القومي التي تركز على حماية الدولة من التهديدات الخارجية، وإعطاء مصداقية أكبر لحماية الأفراد والمجتمعات. وفي هذا السياق، يكتسي النظر إلى الأمن باعتبار محوره البشر أهمية في المحافظة على الاستقرار الوطني والإقليمي والعالمي، وفي معالجة تعقد وترابط التهديدات الأمنية الجديدة للقرن الحادي والعشرين معالجة شاملة.

وعموما، في وسع جامايكا تأييد المواقف التالية التي وردت في التقرير: أولا، من الضروري وضع نهج محوره الإنسان من أجل التصدي للتهديدات والتحديات العالمية. ثانيا، في سياق الطابع المترابط للتهديدات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، هناك حاجة ماسة إلى توسيع نطاق نموذج الأمن القومي. ثالثا، من أجل إيجاد حل دائم

البلدان الخارجة من الصراع. وإنما، وكما ذكر الأمين العام في بيانه الذي أدلى به أمام الاجتماع المشترك الذي عقده مؤخرا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، يجب القيام بما على مسارات متوازنة. إنها جميعا عوامل لها تأثير على الأمن البشري ويجب معالجتها في الوقت نفسه وعلى مدى فترة طويلة لتيسير نتائج ملموسة في الميدان في البلدان الخارجة من الصراعات.

وينبغي للاستعراض الحالي الذي تجريه لجنة بناء السلام السعي لوضع نهج جديدة وتعزيز المجالات التي أحرزت نجاحات في مسيرتها العملية حتى الآن. وفي هذا السياق، ستكتسي الدروس المستفادة خلال فترة وجود اللجنة، فضلا عن نتائج عمل الفريق العامل التابع للجنة بناء السلام بشأن الدروس المستفادة والمداخلات من تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب التراجع مباشرة (A/63/881) أهمية بالغة خلال العملية.

وما زال التحدي المباشر للبلدان الخارجة من الصراع يتمثل في إيجاد أفضل السبل للعودة بسرعة إلى الحياة الطبيعية والطريق نحو تحقيق النمو المستدام والتنمية. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن يكون للأمن البشري الأولوية في كل استراتيجية للحد من الفقر والإطار الاستراتيجي لبناء السلام الذي اعتمد للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ويجب أيضا معالجة الشواغل الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بالشباب والنساء والفئات الضعيفة الأخرى. إن توفير فرص العمل والتعليم والتدريب والاستثمار وتحديد القطاع الخاص ينبغي أن تشكل نواة تعزيز الأمن البشري وبناء السلام.

وفي سيناريو ما بعد انتهاء الصراع، يجب إيلاء اهتمام خاص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وينبغي أيضا إعطاء الأولوية لتعزيز الحوار والمصالحة بين الأحزاب

ونلاحظ أن هناك مدرستين في التفكير بشأن نطاق مفهوم الأمن البشري. فمن ناحية، يتعين ألا يتم النظر فيه إلا في سياق التهديدات العنيفة المرتبطة بالحرب الأهلية والإبادة الجماعية وتشريد السكان. ومع ذلك، تشمل مدرسة التفكير الثانية والمنظور الأوسع نطاقا لجدول أعمال الأمن البشري مجموعة من التهديدات، بما في ذلك التهديدات الناجمة عن الكوارث البيئية والمرض والفقر والحرمان الاقتصادي العام.

كما نود أن نشير إلى أن إحدى التوصيات الواردة في التقرير هي إعداد تقرير عن التقدم المحرز في تعميم مفهوم الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة، لتقديمه مرة كل سنتين. ومع ذلك، نود أن نطرح هذا السؤال: هل حظي تعميم هذا المفهوم بموافقة الجمعية العامة؟ كيف يمكننا المضي قدما بتعميم مفهوم الأمن البشري بدون توافق في الآراء بشأن تعريفه ونطاقه؟ هل هناك إطار أو خطة عمل يُتوقع أن يجري هذا التعميم من خلاله؟

نحن بحاجة إلى مزيد من التوضيح بشأن تلك المسائل.

وأود أن أنتقل بعد ذلك إلى بناء السلام وحفظ السلام. ففي البلدان الخارجة من الصراع، تقتزن الشواغل الفورية بشأن السلامة الشخصية والأمن مع الشواغل الملحة بنفس الدرجة بشأن الغذاء الكافي والمأوى. وهناك أيضا مسألة ضمان تحقيق النمو والتنمية المستدامين على الأجل الطويل باعتبارهما وسيلة لمنع العودة إلى الصراع.

يجب النظر في بناء السلام على نحو شامل. إن سيادة القانون ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وإجراء الانتخابات كلها عناصر بالغة الأهمية لاستراتيجية بناء السلام ولكن ينبغي ألا تحول بأي شكل من الأشكال دون الجهود المبذولة لضمان التنمية المستدامة في

لإصلاح الخلل في التوازن الاقتصادي العالمي والتشوهات في التجارة الدولية والتصدي لتغير المناخ وغيره من التحديات القائمة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لضمان مصداقية مفهوم الأمن البشري في حد ذاتها.

السيد كيرير (الجمهورية العربية الليبية): نشكر السيد رئيس الجمعية العامة على ترتيب هذه الجلسة لمناقشة تقرير الأمين العام عن مفهوم الأمن البشري. هذا الموضوع الهام الذي يتعلق بالتححرر من الخوف والتحرر من الفاقة وحرية العيش بكرامة، وهي جميعا متأصلة في المبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الأمن البشري هي احتفاظ الحكومات بالدور الرئيسي في الحفاظ على أمن مواطنيها، وسبل رزقهم وصون كرامتهم. وهذا يتطلب التعاون بين الحكومات والدول للمساعدة على تحديد المخاطر، والتصدي لها وفق الأولويات الوطنية واستراتيجياتها في الاستخدام الأفضل لمواردها، خدمة للأمن البشري والاستقرار على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

لقد بحثت المنظمات الإقليمية والدولية التي تنتمي إليها ليبيا، مثل الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، واتخذت الكثير من الإجراءات لضمان الأمن البشري لشعوبها في هذا الوقت الذي تتنامى فيه تحديات خطيرة للأمن البشري، مثل تقلب أسعار الغذاء، وتغير المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتراعات المسلحة، والجريمة العابرة للحدود بما في ذلك الاتجار بالبشر والمخدرات، والهجرة غير الشرعية. وقد أدت هذه التحديات إلى حدوث التراعات والصراعات العنيفة، بعض منها مسلح، وخلقت أوضاعا خطيرة على الأمن البشري متجاوزة المفهوم التقليدي للأمن والاستقرار والسلام. وهذه الظروف تفرض تعاوننا دوليا لمساعدة البلدان الفقيرة والدفع إلى الأمام

السياسية والفصائل المتحاربة، وعند الضرورة، يجب بذل الجهود المخلصة لتسوية المسائل العالقة، ولا سيما المسائل التي تم تحديدها بوصفها سببا لنشوب الصراع.

يجب أن يشعر الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون العائدون بالارتياح لعودتهم إلى أماكن إقامتهم السابقة. وكما ذكر عدة مرات خلال هذه المناقشة، لا بد أيضا من إدماج منظور جنساني إدماجا تاما في جميع جهود بناء السلام.

وتؤكد جامايكا دائما على أنه ينبغي أن يكون هناك تآزر سلس بين جهود حفظ السلام وبناء السلام. وهناك أيضا حاجة لزيادة التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ومكتب دعم بناء السلام. وبعد عملية الاستعراض الجارية، لا بد من مواصلة تعزيز لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام للتأكد من أن المكتب لا يزال يشكل آلية أساسية لضمان اتساق جميع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وفي الختام، أود أن أكرر أنه على الرغم من الجوانب الإيجابية المحتملة لمفهوم الأمن البشري فإنه لا يزال غامضا ويحتاج بالتالي إلى مزيد من التفصيل. ومما لا شك فيه أن عدم الوضوح قد عزز التصور بأنه يمكن استخدامه أداة أو ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولذلك، فالمطلوب هو معالجة المفهوم من منظور أشمل وأوسع نطاقا، مع مراعاة الترابط بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة والمجموعة الواسعة من التهديدات وعوامل الخطر الاقتصادية العالمية التي تشكل تحديات خطيرة للأمن البشري.

وأود أن أؤكد مجددا على ضرورة إيلاء القدر ذاته من الاهتمام للبعد الإنمائي في توفير الأمن البشري، وإلا، فإن البلدان قد تتعرض لخطر السقوط القهقري في الصراع. وختاماً، يبرز ذلك أيضا الحاجة لتغيير النظام العالمي الحالي

المتحدة وآليات عملها وكذلك من خلال المجموعات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تحقيقا لمفهوم الأمن البشري في إطار سيادة الدول واستقلال شعوبها. إنها ثقافة جديدة للعلاقات الدولية تتجاوز الردود المجزأة وتدعو إلى اعتماد نهج شاملة ومتكاملة يكون محورها الإنسان.

السيد بيراجي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة وعملا بالفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، وحلقة النقاش الخاصة يوم أمس بشأن موضوع "النهج المركزة على الناس: القيمة المضافة للأمن البشري"، ومن الهام أيضا أن نقر بأن حكومة اليابان تولي أهمية كبيرة لهذه المسألة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الأمن البشري (A/64/701)، وكذلك على ملاحظاته الاستهلالية للجمعية العامة.

لا يزال مفهوم الأمن البشري يتطور. ومع ذلك، نقر بإسهام أنصار تعزيز الأمن البشري وشبكة الأمن البشري ولجنة الأمن البشري المستقلة في تعزيز المفهوم على مر السنين.

ونحن نشترك في هذه المناقشة متوقعين أن المناقشات الحكومية الدولية بشأن مفهوم الأمن البشري ستساعد على تعزيز فهمنا للمسألة المطروحة وفائدتها العملية في السياق العام للمداورات المتعددة الأطراف بشأن السياسة العامة. ويحاول تقرير الأمين العام حقا إلقاء الضوء على بعض المسائل الهامة من منظور الأمن البشري. ونعتقد أن تقرير الأمين العام يوفر أساسا جيدا للمناقشة الموضوعية من أجل وضع تعريف مقبول عالميا للأمن البشري. وينبغي لمداوراتنا هنا أن تسعى إلى بلوغ ذلك الهدف.

وقد تختلف ظروف الأمن البشري اختلافا كبيرا بين البلدان والمجتمعات المحلية. من المهم بنفس القدر أن نفهم أن

بالمفاوضات الدولية المتعثرة بشأن قضايا التنمية والوصول إلى توافق بين الشركاء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن المفهوم الواسع للأمن البشري يتطلب مؤسسات قوية وثابتة على المستوى الوطني لكفالة السلام والاستقرار وتحقيق التنمية والكرامة للمواطنين، ومن ثم، خلق شراكات دولية قائمة على المساواة في السيادة والاحترام المتبادل بين الدول، بعيدا عن استعمال القوة وفرض العقوبات على الدول النامية التي تسبب في الغالب تقويض التنمية، وتؤدي إلى توترات وأعمال عنف وصراع مسلح وقد يترتب عليها أزمات إنسانية واسعة النطاق ومعقدة ومكلفة إنسانيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

إن ليبيا بوصفها دولة عربية وأفريقية ومتوسطة، تؤثر وتتأثر بالمناخ الجيوسياسي وتداعياته على ما يمكن أن نطلق عليه بالأمن الجيوإنساني في فلسطين والشرق الأوسط أو في أفريقيا أو البحر الأبيض المتوسط عموما. وهذا ما دفع بلدي لأخذ المبادرات لحل التزايدات في عدة مناطق، خاصة في أفريقيا، إيمانا منه بضرورة العمل من أجل خلق تعاون إقليمي ودولي لحل الخلافات ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتي يرجع بعضها لفترات الاستعمار وحروبه المدمرة لشعوبنا ودولنا والتي تستحق الحصول على التعويض العادل عن فترة الاستعمار ومساعدتها على بناء قدراتها الوطنية، والتوقف عن إملاء الشروط المجحفة وغير المتوازنة في المفاوضات المتعددة الأطراف. فقد أثبتت مشاريع الأمن البشري جدواها في معالجة الآثار المتعددة الأبعاد للتهديدات المحدقة بالشعوب والمجتمعات النامية خاصة في أفريقيا ومنطقتنا العربية.

وفي الختام، فإننا نؤيد التوصيات الواردة في التقرير لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف من خلال منظومة الأمم

أهداف التنمية البشرية. والأزمة المالية والاقتصادية العالمية بالاقتران مع أزمة الطاقة والآثار الضارة والعشوائية لتغير المناخ لم تعكس فحسب مسار المكاسب الإنمائية التي أحرزت بصعوبة - بما في ذلك تلك التي تحققت نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - ولكنها أيضا هددت بدفع سبل عيش الملايين من الناس في البلدان الفقيرة إلى مستويات حدية.

تولي الرئاسة نائب الرئيس غياردو هيرانديس (السلفادور).

إن انتشار الأمراض الفتاكة في السنوات الأخيرة الواحد تلو الآخر شكل أيضا تهديدا كبيرا للناس في كل مكان، ولا سيما في البلدان الفقيرة. والبلدان التي مزقتها الصراعات تفتقر إلى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الكافية وإلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. فبناء تلك الهياكل الحيوية مسألة جوهرية لكفالة إحلال السلم والاستقرار المستدام في تلك البلاد.

ونفهم أن تخفيض حدة الفقر والجوع وإزالة التهديدات القائمة الناشئة عن تغير المناخ والأوبئة العالمية والصراعات الممكن منعها وهيئة بيئة مواتية لتنمية الإمكانات البشرية للجميع، كلها ينبغي أن تشكل أساس مفهوم الأمن البشري. إن الوفاء بتحديات الأمن البشري تتطلب، في جملة أمور، تدفقا للموارد المالية وبيئة دولية داعمة، بالاقتران مع سياسة تتيح محالا كبيرا للبلدان المعنية. ولتمكين البلدان الفقيرة من البناء على ذلك الأساس وبصورة مستدامة، يجب إصلاح الاحتلالات الراسخة في العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية، لأنه في ظل الأنظمة الراهنة لم يتحقق حتى الآن اقتسام منافع العولمة بصورة منصفة وعادلة.

أسباب ومظاهر عدم الأمن تتوقف على التفاعل المعقد للعوامل المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وفي ذلك السياق، نشدد على جدوى نهج شامل ومدمج ويتمحور حول الناس للتصدي للتحديات الكبيرة والمعاصر التي ترتب أثارا كبيرة على الأمن البشري.

ولدى استنباط هذا النهج، من المهم، أولا وأخيرا، التشديد على قدسية السلطة والمسؤولية الوطنية كونها هامة جدا ولا غنى عنها في توفير الأمن للناس وتعزيز رفاههم. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا بد من تعريف مفهوم الأمن البشري وتفعيله تماشيا مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة المتجسدة في الميثاق.

ومن المسلم به أن التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة وحرية العيش بكرامة كلها عناصر تشكل جوهر الأمن البشري. تلك الحريات هي الأساس الذي بُني عليه ميثاق الأمم المتحدة، ومنوط بالأمم المتحدة إعلاء شأن تلك الحريات. ومهما يكن من أمر، ولأسباب شتى، فإن العالم تحت مظلة واحدة لم يحقق مستوى متطابق من حيث تحقيق التنمية للجميع. مما يعني أن هناك مشكلة كامنة في مكان ما.

ويتضح بجملاء أن هناك فجوة بين الغني والفقير، وهذه الفجوة تتسع باستمرار. ومن ثم هناك قطاع واسع من البشرية لا يزال يكابد للخروج من الظروف المذلة المحيطة به والمتمثلة في الفقر والجوع. ومن سوء الطالع أن محنة هؤلاء الناس قد زادت تعقيدا في أعقاب الأزمات المتعددة الجوانب التي ليست من صنعهم. ونتيجة لذلك، ولأول مرة في التاريخ، يتعرض حاليا أكثر من بليون شخص للجوع. وهذا يدل على أزمة إنسانية على نطاق ضخم تتحدى ضميرنا.

يوجد عدد من التحديات الضاغطة الأخرى التي تستبد بأمن وبقاء الناس الفقراء في جميع أرجاء العالم. فالجوع لا يزال متفشيا ويضع عقبة كبيرة أمام تحقيق

يشكر الأمين العام على عرضه الرائع لتقريره المتضمن في الوثيقة (A/64/701) والمكرسة لمسألة الأمن البشري وفقا للفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). نقدر أيضا تقدير نطاقها ووضوحها.

يتناول التقرير، في جملة أمور، العديد من الجوانب المتعلقة بسيادة الدول والمسؤولية عن الحماية. ويوجز أيضا بعض الطرق الكفيلة بتعزيز الأمن البشري على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

إن التعريف الرئيسي للأمن البشري الذي طرحه التقرير يتعلق بالكرامة البشرية وحق كل فرد في السعي إلى السعادة والرفاه. وفي الواقع لا يمكن أن يتوفر الأمن أو التنمية من دون الوفاء الكامل بالاحتياجات الأساسية للشعوب. ومن المهم تعزيز المبادرات والسياسات التي تهدف إلى النهوض بالتنمية مع مراعاة الجانب الإنساني القائم على العدالة والمساواة والتضامن والتعايش السلمي.

إن الأمن البشري في غابون يحتل مكانا جوهريا في أولويات الحكومة في مجال التنمية المستدامة. ذلك المفهوم يتماشى مع القيم المجتمعية المتمثلة في الأخوة والتضامن. وفي ذلك الصدد، ما انفكت الحكومة تستثمر في تنفيذ السياسات الهادفة إلى تحسين الأحوال المعيشية لأضعف الناس، مثل النساء والفتيات والأشخاص المعوقين وكبار السن. وهذه الجهود القائمة على التضامن تسهم في تعزيز الوحدة الوطنية ورفاه جميع أبناء شعبنا، بما في ذلك الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الذين وجدوا ملاذا في أرضنا بعد أن تركوا مناطق الصراع.

أما فيما يتعلق بالمجموعة الآتية الذكر من الناس، فتمثل الحكومة في شراكة مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في غابون. وقد أسفر ذلك التعاون

وفي غضون أقل من أربعة شهور من الآن، سيتجمع قادتنا في نيويورك لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون تلك المناسبة الأخيرة من هذا القبيل، ولكن يجب أن تمثل حدثا حاسما للمجتمع الدولي لتقوية الشراكة العالمية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والبلدان الفقيرة هي التي تتخلف عن ركب الوفاء بالعديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا لا يرجع إلى افتقارها إلى الإرادة السياسية أو عدم التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل لأنها تواجه عقبات هيكلية شديدة وضعف اقتصادي شديد في عملية تنميتها.

ونتطلع قدما إلى شراكة عالمية معززة ليتسنى معالجة القضايا والشواغل والصعوبات والاحتياجات الخاصة وتطلعات بلدان كبلدنا بطريقة شاملة تأخذ في الحسبان شدة المشاكل التي نواجهها. أما بناء القدرة الإنتاجية فيجب أن يكون هدفا طويلا للأجل في المساعدة الدولية. واستدامة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ستقتضي نموا اقتصاديا مستداما وتنمية مستدامة؛ وبخلاف ذلك، سيتبين أن منجزاتنا ستكون عابرة ومؤقتة.

إن التصدي للتحديات التي تواجه الأمن البشري مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الدولة. غير أن التحديات ذات الطبيعة العابرة للحدود تتطلب حولا جماعية على الصعد الإقليمية والعالمية وذلك بالنظر إلى نطاقها وأثرها. والأمم المتحدة بوصفها إطارا متعدد الأطراف لأي حديث عن سياسة عالمية، بوسعها من الناحية الشرعية معالجة العديد من التحديات التي تواجه الأمن البشري تماشيا مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بيبالو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أولا أن أشكر رئيس الجمعية واليابان والمكسيك على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه الجلسة الهامة. كذلك يود وفدي أن

السيد تغلي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أتقدم بالشكر إلى رئيس الجمعية على عقد هذه المناقشة لتبادل وجهات النظر حول التقرير الهام للأمين العام عن الأمن البشري (A/64/701)، المعروض على الجمعية استناداً إلى الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، التي التزم بموجبها رؤساء الدول والحكومات بمناقشة مفهوم الأمن البشري ووضع تعريف له.

وتعلن شيلي، بصفتها عضواً في شبكة الأمن البشري، تأييدها للبيان الذي أدلت به كوستاريكا يوم أمس بصفتها رئيسة شبكة الأمن البشري (انظر A/64/PV.88).

أساس الأمن البشري يكمن برأينا في كرامة كل مخلوق بشري من دون أي تمييز على الإطلاق. ومفهوم الأمن البشري، على خلاف الأمن التقليدي المستند إلى مفهوم دولة الأمة الواحدة، يسعى إلى جعل كل شخص محور الحقوق على الصعيد الدولي.

شيلي تعتبر الأمن البشري مفهوماً جديداً ينطوي على التزام الدول القومية بتأدية وظائفها دون أي قيود في مجالي القانون وتعددية الأطراف من أجل رعاية مواطنيها ورعاية أي فرد بصرف النظر عن الجهة القادم منها. وهذا المنظور يفترض مسبقاً أيضاً تحقيق التقدم في إضفاء الطابع المفاهيمي على الأمن، وقد استأثر بدعم دولي متزايد. وهذا يعود في آن واحد إلى الاعتراف بالحقوق الممنوحة للفرد في القانون الدولي وإلى الأولوية التي يحظى بها احترام حقوق الإنسان والنهوض بها في جدول الأعمال الدولي. ولهذا السبب تناقش الجمعية العامة اليوم مفهوم الأمن البشري وما ينطوي عليه من فوائد للمجتمع الدولي - المناقشة التي دأبت شيلي على المشاركة فيها منذ البداية.

هذا المفهوم الجديد يذهب إلى أبعد من السلامة الجسدية للأفراد في حالات الأزمات أو الصراعات الدولية

النشط عن قيام مشاريع مجتمعية تتماشى تماماً مع مكافحة الفقر والاستبعاد. وتلك البرامج تمكن اللاجئين من تحقيق الشمول الاقتصادي والاجتماعي تدريجياً، بينما في الوقت نفسه تفيد السكان المحليين وتسهم في إحلال الوئام والهدوء الاجتماعي في المناطق المضيفة. والعناصر الرئيسية الثلاثة للبرامج هي الأنشطة المدرة للدخل والزراعة وتوفير التدريب المهني للمجموعة المستهدفة من قبيل الأمهات الشابات والأطفال الذين تركوا المدرسة في مجتمع اللاجئين.

إن النتائج المشجعة في هذا المجال ما كان يمكن لها أن تتحقق لولا التعاون النشط من جانب الأمم المتحدة وشركاء التنمية. وهنا أود أن أرحب بالقرار الذي يستحق الثناء الذي اتخذته مؤخراً الحكومة اليابانية بتقديم مبلغ ٤٢٦ ١٩٤ دولاراً إلى غابون، عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري. وهذا التبرع سيُستخدم لتحسين حالة اللاجئين والسكان المستضعفين الذين يعيشون في غابون. وهو يضاف إلى مبادرات اليابان الأخرى التي سبق تنفيذها في هذا المجال بشراكة مع حكومة غابون.

ختاماً، أود أن أعلن عن اتفاقي مع الأمين العام عندما أكد في مقدمة تقريره على أن

”المبادرات الرئيسية التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في مجال الأمن البشري [تشكل] أمثلة على نطاق هذا المفهوم الهام وتزايد درجة قبوله“.

بهذه العبارات أردت أن أسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري في تنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان حتى في ما وراء الحدود الوطنية.

التقليدي. بل إنه، على العكس من ذلك، يكمله ويشكلان معا كلا متكاملًا يفضي إلى تحسين ملموس في مستويات الأمن الفردي القياسية.

السيد سوازو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء يود وفد هندوراس أن يكرر عبارات الشكر المعرب عنها لرئيس الجمعية العامة على قراره بتنظيم هذه المناقشة المكرسة للأمن البشري، عملاً بالولاية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

لقد شدد الأمين العام، من خلال تقريره الأول (A/64/701) عن الموضوع، على أهمية الأمن البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمفهوم وثيق الصلة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/64/PV.87). وإضافة إلى كون التقرير مفيداً جداً لهذه المناقشة، فإنه يشكل مصدراً لأفكار ومفاهيم جديدة ستساعدنا كثيراً على درب اعتماد قرارات بشأن البنود ذات الصلة من جدول أعمالنا.

وأتيحت لنا يوم أمس أيضاً فرصة الاستماع والاشتراك في ندوة نظمها رئيس الجمعية العامة. ونود أن نعرب عن شكرنا لأعضاء الندوة على عروضهم التي بددت الكثير من الشكوك حول بعض المبادئ والأفكار وحول نطاق ما ينبغي أن يكون مقصوداً بالأمن البشري - رغم الاعتراف بأن هذا المفهوم لم يتم تعريفه بوضوح حتى الآن وأنها ينبغي أن نواصل دراسته.

وبعكس مفهوم الأمن الوطني القديم من حيث ربطه بمصالح دولة الأمة الواحدة - مما جعل مسؤولية الدولة مقتصرة على حماية مواطنيها في وجه الحالات الاستثنائية مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللحق في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية - فإن الأمن البشري أصبح الآن مفهوماً أوسع وأكثر شمولاً يقرن أمن الفرد والأمن

المسلحة لأنه يشمل أيضاً ما تتعرض له السلامة الشخصية من تهديدات ناجمة عن الصراعات الداخلية المسلحة والعنف الاجتماعي اليومي وسهولة توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والأزمات المالية، من بين تهديدات خطيرة أخرى يتعرض لها الناس.

مفهوم الأمن البشري، شأنه شأن أي نظرية جسورة، ليس بمنأى عن نقد من يحاولون التقليل من قيمته ولا عن المشاكل. وبعض الجهات الفاعلة في النظام الدولي ترتاب في مفهوم الأمن البشري لأنها تؤمن بأنه قد يتخذ ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول في سبيل تغيير سلوكها وانتهاك سيادتها. وتلك الفكرة خاطئة. وكما تم التشديد عليه في القسم "ثالثاً" من تقرير الأمين العام، يتمثل أحد الأهداف النهائية للأمن البشري بالضبط في تقوية المؤسسات الوطنية حتى تتمكن من معالجة المشاكل والتهديدات الحالية للسكان.

وجهودنا المبذولة لوضع مفهوم الأمن البشري موضع التطبيق ستثمر عندما تبذل المساعي المشتركة لتطبيق المبادئ النظرية على صعيد الممارسة توخياً للدقة بشأن مدى مساهمة الأمن البشري في التصدي للمشاكل المدرجة في جدول الأعمال الدولي لأننا نؤمن بأن الأمن البشري، بحكم طبيعته، يوفر سبيلاً جديداً لمواجهة التهديدات المدرجة في جدول الأعمال الدولي. وكما ذكر الأستاذ فوكودا - بار يوم أمس، يتيح الأمن البشري إطار عمل لتحليل منع الصراعات ومحاربة الفقر.

ونظراً لعمق هذا المفهوم الجديد للأمن واتساع نطاقه نؤمن بأنه ينطوي على إمكانيات سياسية هائلة يمكن أن تترجم إلى إجراءات محددة لمنفعة الناس. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن الأمن البشري لا يتناقض مع الأمن الوطني

بأنه سيجري التقيد به بروح بناءة للوفاء بالالتزامات النابعة من تنفيذه.

السيد لويزا بريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): دولة بوليفيا المتعددة القوميات تقدر الجهود التي بذلها الأمين العام في إعداد تقريره عن الأمن البشري (A/64/701). وبعد أن أجرينا استعراضا مستفيضا للتقرير خلصنا إلى أن مفهوم الأمن البشري مفهوم مجرد وغير دقيق إلى حد ما، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتنفيذه على المستوى الدولي.

وفي ذلك السياق، يمكننا أن نرى من تقرير الأمين العام أنه توجد تعاريف متعددة للأمن البشري وأن المفهوم يستعمل بطرق شتى تجعل من الصعب علينا تكوين رأي عام بشأنه. وإن استخدام المفهوم على الصعيد القطري لا يمكن تطبيقه على الصعيد الدولي لأن الأمر ينطوي على اعتبارات أساسية أخرى مثل السيادة الوطنية والأمن الدولي.

لا يجوز الاكتفاء بالقول إن مفهوم الأمن البشري لا يشمل ضمنا على استخدام القوة ضد سيادة الدول. وعلى النقيض من ذلك فإن النص بوضوح على أن المفهوم لا يجوز أن ينطوي على أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد بطريقة تقوض سيادته يتسم بأهمية حاسمة. فالمفهوم الذي يساوي - أو الأسوأ، الذي يتفوق على - مبادئ عدم التدخل والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، إنما يشكل تهديدا لسلام العالم. وبالتالي فإن أي تحيز أو تقييد يركز على قطاعات معينة، وهو ما نستشفه من التقرير، يمكن أن يطيح بسلامة المفهوم وأن يتسبب في بروز خطر أن المفهوم يمكن أن يخضع للتأويل من زاوية ضيقة.

ويثير تقرير الأمين العام تساؤلات كثيرة بإيجائه بأن وجود مؤسسات حكومية ضعيفة يشكل أحد أسباب انعدام

الجماعي بكل الحقوق التي يملكها المخلوق البشري. هذا هو السياق الذي أدركنا في بلدنا من خلاله الحاجة إلى الاعتراف بالمفهوم وتنفيذه، والذي نعتبره مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأهداف الإنمائية للألفية وكذلك بالتنمية البشرية على نحو أفقي وعمودي على السواء.

لقد قطعت هندوراس على نفسها عهدا بتوطيد وتعزيز مهام رسم سياسة للأمن البشري ضمن إطار خطة الوطن المعنونة "رؤيا الوطن" وهي خطة للبلد اقترحها رئيس الجمهورية، السيد براريو لوبو سوسا. وتتسق الخطة مع المبادئ الدولية في هذا المجال وتستهدف تحقيق السلام الاجتماعي والأمن الداخلي والتنمية الوطنية بطريقة متوائمة.

إن المبادرات التي تولت اليابان والدول الأعضاء الأخرى وضعها في هذا المنتدى ينبغي أن تحظى باهتمام خاص من المجتمع الدولي لأن ما يتسم بأهمية حيوية لبقاء المخلوقات البشرية على قيد الحياة في عالم معولم متكافل هو قيامنا معا بمواجهة الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والفقر المدقع والتمييز بكل أشكاله والأوبئة والمخاطر النووية وانعدام الأمن الغذائي والهجرة والجرائم ضد الإنسانية، على سبيل المثال لا الحصر.

وكما أشير إليه من قبل، ثمة مسائل أخرى ينبغي النظر فيها وإدراجها في تعريف مفهوم الأمن البشري وإضافتها إليه. لذا فإن بلدنا يؤمن بأن من مسؤولية الدول كافة أن تساهم في تطوير السياسات والآليات الوطنية والدولية اللازمة للتصدي الجماعي للتهديدات المتنوعة تلك بنهج متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات.

ولتلك الأسباب تشارك هندوراس وتساند مبادرات البلدان الأعضاء في شبكة الأمن البشري. ونحن ملتزمون بالتوصل إلى تعريف واسع لذلك المفهوم على أساس الفهم

ما استغل ذريعة لتبرير أعمال العدوان ضد البلدان والشعوب.

إننا، بكل الاحترام الواجب، لا نشاطر التصور ذاك، القائم على الترويج لحياة خالية من التهديدات. ما يجب علينا أن نفعله هو احتضان حياة من تمتع البشرية الكامل بالوثام مع الطبيعة. إننا لا نعتقد أن الطريق إلى تنمية الجنس البشري إلى أقصى حد يمر عبر اضطرابنا الدائم إلى معرفة أين يكمن الخطر وما هو التهديد التالي. وإن تجاهل حقوق الإنسان لا يجوز ربطه بمفهوم التهديدات؛ بل لا بد من ربطه بمفهوم الظلم. وبلداننا جميعها يجب أن يدعم بعضها بعضا لكفالة التمتع الفعال بحقوق الإنسان. وذلك ينبغي أن يشمل، على سبيل المثال، توجيه رسالة إلى العالم بأن يعلن هذا العام "عام حق الإنسان في المياه" بدلا من توسيع مفهوم يؤجج مخاوف الناس ويجعلهم يؤمنون بأن الرفاهية تعني التحرر من التهديدات.

السلام الذي نتوق إليه جميعا يتطلب مفاهيم واضحة لا تثير اللبلة ولا تكون عرضة لتفسيرات مضللة. لذلك تقترح دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن من الأفضل التكلم عن العدالة والمساواة والتنمية المستدامة من أجل كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

السيد إبنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): النمسا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به يوم أمس ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بصفتها رئيسة شبكة الأمن البشري. واسمحوا لي رجاء أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي ممثلا للنمسا.

لقد حافظت النمسا على التزامها القوي بالأمن البشري منذ سنوات عديدة، لا سيما من خلال عضويتها في شبكة الأمن البشري. وتقدر النمسا الجهود المبذولة للدفع

الأمن البشري. وإننا لنتساءل من الذي سيقدر ما إذا كانت مؤسسة حكومية ما ضعيفة أم لا. إن الأزمة المالية التي احترقت بلهيب ضعف مؤسسات الرقابة المالية الحكومية في البلدان المتقدمة النمو أدت إلى حالة خطيرة من انعدام الأمن البشري في كل أنحاء العالم. هل تستطيع بلدان العالم مجتمعة أن تتدخل الآن في تلك المؤسسات الضعيفة في بلدان الشمال؟ أم أن هذا المفهوم، كما كانت الحال دائما، مفهوم ذو اتجاه واحد لإدامة موقف من التدخل والمشروطة في التعامل مع البلدان النامية؟

نوهتُ بذلك لأن التقرير، باستشهاده بعناصر وأمثلة مختلفة، لا يشير إلى كثير من الأسباب، مثل انعدام الاستقرار والأزمات في البلدان النامية الناجمة عن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإقامة القواعد العسكرية في قارات مسالمة مثل أمريكا اللاتينية وتطوير كائنات عضوية معدلة جينيا تلحق الأذى بالطبيعة وبصحة الإنسان. وينوه التقرير بمساعدة البلدان على تخفيف حدة التوترات الناجمة عن تغير المناخ. لكنه لا يذكر أن من الأساسي أن تخفض البلدان المتقدمة النمو بسرعة وبصورة جذرية انبعاثاتها من غازات الدفيئة. كما أن التقرير لا يشير إلى المسؤولية التاريخية والدين الأيكولوجي الذي تدين به البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية، وهو مصدر لانعدام أمن شديد.

والمسألة المقلقة الأخرى هي الإيحاء بأنه ربما يبذل جهد في المستقبل لربط مفهومي حقوق الإنسان والتنمية البشرية بمفهوم الأمن. وهذا يثير القلق لدينا لأنه يفتح الباب أمام مجلس الأمن حتى يقحم نفسه بصورة متزايدة في أمور لا تدخل في نطاق اختصاصه فحسب، وإنما أيضا لأنه يضع المسألة في قالب التهديدات والمخاوف، ويغذي، نتيجة لذلك، ذلك النوع من الاختلال العقلي الذي كثيرا

المدنيين من العقاب. والنمسا ملتزمة بدفع تنفيذ ذلك القرار قدما في الأشهر القادمة.

ثانيا، توفر لنا الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن فرصة فريدة لتحقيق تقدم جوهري في تعزيز تنفيذ ذلك القرار في كل مجالاته الأربعة: المشاركة، المنع، الحماية وبناء السلام والتعافي المبكر. ويبدو أن هناك اتفاقا واسعا على أن مجلس الأمن ينبغي أن يغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامه تجاه المرأة والسلام والأمن ويسعى لتحقيق نتائج ملموسة، خاصة بغية تعزيز المساءلة عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وترحب النمسا ترحيبا حارا بإنشاء منصب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ويسعدنا أن الممثلة الخاصة مارغوت فالستروم بدأت عملها بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا. ووضع القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) أيضا عددا من الأدوات تحت تصرف الممثلة الخاصة، مثل فريق خبراء يمكن نشره لتقديم الدعم الفني وبناء القدرات في البلدان المتأثرة بالانتشار الواسع النطاق للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس جنساني في حالات النزاع.

وأخيرا، في ما يتعلق بالأطفال والصراع المسلح: منحت النمسا، بصفتها عضوا في شبكة الأمن البشري، وبوجه خاص أثناء فترة ولايتها بصفتها رئيسة الشبكة، أولوية خاصة لحماية الأطفال. والنمسا ملتزمة تماما بالإسهام في حماية ومساعدة الأطفال في حالات الصراع المسلح، على المستوى الثنائي، وفي إطار الاتحاد الأوروبي وبوجه خاص في الأمم المتحدة. لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور ريادي من خلال الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح واليونيسيف، ومن خلال وضع مجموعة من الأدوات المحددة،

قدما مجدول أعمال الأمن البشري داخل منظومة الأمم المتحدة وترحب بحرارة بتقرير الأمين العام (A/64/701) باعتباره أساسا ممتازا لمناقشتنا. والتقرير يصوغ مفهوم الأمن البشري بطريقة شاملة ويساعد على تبديد بعض من التصورات المغلوطة الشائعة ويسلط الضوء على القيمة المضافة والفائدة العملية لنهج الأمن البشري.

لقد جاء في التقرير أن مفهوم الأمن البشري برز نتيجة لزيادة الترابط بين التهديدات والتحديات وكرد عليها. وهو يكمن في نقطة تقاطع طرق الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويمثل المفهوم حجر زاوية السياسة الخارجية النمساوية ونحن ملتزمون بالنهوض بروح الحوار والتعاون وبناء التوافق في الآراء. واسمحوا لي بأن أستشهد بثلاثة أمثلة على الحالات التي قدم فيها مفهوم الأمن البشري توجيها قيما من وجهة نظرنا.

أولا، فيما يتصل بحماية المدنيين، قررت النمسا أن تجعل حماية المدنيين أولوية أساسية أثناء فترة عضويتنا الحالية كعضو غير دائم في مجلس الأمن. ولهذا السبب اتخذنا زمام مبادرة طرح ما أصبح فيما بعد القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاستهلال المجلس النظر في الموضوع. ويتناول القرار الفجوات الموجودة في أعمال الأمم المتحدة في مجال الحماية، لا سيما في ميدان حفظ السلام، ويضع تدابير محددة لتحسين حماية المدنيين في الميدان.

يلزمنا أن نرتقي إلى مستوى مسؤوليتنا المتشاطرة حتى تكون استجابتنا فعالة في الحالات التي تتعرض فيها سلامة وأمن المدنيين للخطر. ما من صراع يمكن أن يبرر انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو منع وصول العاملين في المنظمات الإنسانية إلى المدنيين المستضعفين. وبالمثل، ليس هناك أي صراع يبرر إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة ضد

الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية في المنطقة، ولا نزيل الغابات، ونحافظ على التنوع البيولوجي الهائل في المنطقة، ونحول دون الانبعاثات ونقترح تغيير مصادر بلدنا من الطاقة. وللمشروع نطاق واسع ومتكامل يركز على الناس. وتشمل مكوناته الأساسية: تغير المناخ، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التضامن الدولي، وبالطبع، السلام. ونحن على وشك اختتام المفاوضات لإنشاء صندوق استثماري دولي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من شأنه أن يسمح بإدامة هذه الفكرة الفريدة وتعزيز استدامة حقيقية وعملية لكوكتنا.

وتتعلق بعض أهداف المشروع بالأهداف التي أعرب عنها تقرير الأمين العام عن الأمن البشري. إن المصالح المشتركة والرؤية التي بدأها اليابان ويمكن، من جملة أمور، أن تحفز تنمية الدول، وخاصة شعوبها، هي السبب في أن إكوادور ستشارك إيجابيا في التوصل إلى تعريف للأمن البشري وفهمه بما يتفق مع مفاهيمنا ومصلحتنا.

ويحتوي التقرير على عدد من التعاريف للأمن البشري والإشارات إليه، ويشير أحدها في الواقع إلى إكوادور، التي، تعلن في المادة ٣٩٣ من دستورها السياسي أن الدولة

”تكفل الأمن البشري عن طريق سياسات وإجراءات متكاملة، بغية تعزيز التعايش السلمي بين البشر، وتشجيع ثقافة السلام ومنع العنف والتمييز وارتكاب الجرائم والجنتح“.

وتتجلى هذه الولاية في سياق وطني حيث يقع الدور والمشاركة الأساسيين على عاتق الدولة، التي يجب عليها في نهاية المطاف أن توفر الحق في حياة كريمة لكل مواطن من مواطني إكوادور.

خاصة آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل.

السيد كارليون - مينيا (إكوادور) (تكلم

بالإسبانية): تقدر الإكوادور تقرير الأمين العام عن الأمن البشري (A/64/701)، الذي ناقشه اليوم، وتسلم بأنه أداة مفيدة في جهودنا للتوصل إلى مواقف مشتركة بشأن هذا الموضوع. وقد تابع وفد بلدي باهتمام وسياصل متابعة وضع مفهوم الأمن البشري - وهي ليست مهمة سهلة - بالنظر إلى مختلف المعايير والمواقف والشواغل التي طرحتها الوفود، وكثير منها مشروع. غير أننا واثقون أن المناقشة ستساعد في تطور الموضوع بما يتيح لنا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعريف وتفاهم يمكن أن تؤيده جميع الدول الأعضاء.

وأود أن أؤكد على ما ورد في التقرير بأن الأمن البشري ”يقوم على مبدأ أساسي يتمثل في احتفاظ الحكومات بالدور الرئيسي في كفالة بقاء مواطنيها وسبل رزقهم وصون كرامتهم“ (A/64/701، موجز) وأنه ”يشمل التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة وحرية العيش بكرامة“ (الفقرة ٤). ويتشاطر بلدي هذه الأهداف، لا سيما وأن دستورنا السياسي يؤكد على الحق في العيش بكرامة، والذي صممت على أساسه خططنا الوطنية للتنمية وخططنا الوطنية للرفاه من أجل التنمية المستدامة والشاملة للبشرية.

وبناء على هذه الأسس، على وجه التحديد، أطلقنا مشروعا وطنيا، له نطاق دولي، أود أن أصفه اليوم: وهو مبادرة ياسوني آي تي تي، وهي اقتراح مبتكر ومستنير للتنمية المستدامة في بلدي التزمت حكومتي بموجبه بعدم استغلال الموارد البترولية - في منطقة غنية بالرواسب الهيدروكربونية - في متز ه ياسوني الوطني في أعماق الأمازون الإكوادوري. وبهذه الطريقة نحمي الشعوب

وهو الأول من نوعه. إنه تقرير متميز يساعدنا في توضيح وإظهار أهمية هذا المفهوم بصورة تعليمية للغاية. وقد كان ذلك مطلوباً.

إن النرويج عضو في شبكة الأمن البشري. ونشكر كوستاريكا على جهودها التي لا تكل لتعزيز الأمن البشري. ونؤيد تماماً البيان الذي أدلت به في وقت سابق باسم الشبكة. كما أود أن أعرب عن بالغ تقدير النرويج لليابان على قيادتها في ما يتعلق بالأمن البشري، على الساحتين الداخلية والدولية.

لقد آن الأوان كي نولي جميعاً هذا المفهوم القيم الاهتمام الذي يستحقه. لماذا؟ لأن مفهوم الأمن البشري يربط بين عناصر عالم مترابط. إنه يقدم التوجيه لمساعدتنا لتعزيز اتساق أفضل للسياسات لتعزيز سياساتنا للسلام وحقوق الإنسان والتنمية بعضها بعضاً بدرجة أكبر مما عليه الحال في الوقت الراهن.

إن لب المسألة هو وضع إطار للتعاون الدولي يتيح للدول والمجتمعات المحلية حماية حرية سكانها - تحررهم من الخوف، ومن الفاقة وكفالة عيشهم بكرامة - عن طريق تمكين الفرد. ولهذا المفهوم أهمية خاصة في عالم لا يحقق فيه التكامل العالمي السريع مكاسب اقتصادية هائلة فحسب، ولكن أيضاً تركيزاً غير مسبوق للثروة والقوة داخل الحدود وعبرها، وبذلك يقوض الاستقرار الاجتماعي والسلام.

ونرى أن مفهوم الأمن البشري يمكن أن يحقق للحماية والسلام ما حققه مفهوم التنمية البشرية للتفكير في مجال السياسات الاقتصادية - إدخال المساواة والزاهة والعدالة في المعادلة. ولذلك تؤيد النرويج مبادرة وضع مشروع قرار للجمعية العامة بشأن الأمن البشري.

السيدة روبالس دي تشامورو (نيكاراغوا)
(تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على

ويعتبر وفد بلدي أن الأمن البشري، في السياق الدولي، عملية متواصلة، تتطور في ضوء تزايد ترابط نقاط الضعف التي تواجه الشعوب والمجتمعات المحلية. ونرى أن الأمن البشري، نظراً لأنه متعدد الأبعاد وقائم بصورة راسخة على البشر، لا بد من أن يستكشف ويأخذ في الاعتبار عناصر إضافية، بما في ذلك حالة المهاجرين الدوليين والذين شردوا بسبب الصراعات الداخلية، وينبغي أن يحلل العلاقة بين الأمن البشري وإسهامه في العمليات التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتشدد إكوادور على العناصر التالية باعتبارها عناصر مشاركتنا في بناء مفهوم الأمن البشري ونشره: أولاً، ينبغي أن نسترشد باحترام المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها؛ ثانياً، أن تركز أهدافه على الناس بغية تعزيز حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ودعم التنمية المستدامة؛ ثالثاً، ينبغي ألا تقيد أهدافه الدور الأساسي للدولة أو تحد منه داخل أقاليمها الوطنية، وإنما ينبغي أن تعززه؛ وأخيراً، فإن الإطار الطبيعي لكل هذه العناصر هو الجمعية العامة، وينبغي توضيح نطاقه بغية تفادي أي احتجاج محتمل لاحق بالفصل السابع من الميثاق المتعلق بمجلس الأمن.

وقد وردت بعض هذه العناصر أيضاً في تقرير الأمين العام وأشارت إليها وفود أخرى قبلي. وتساعد ملاحظاتهم في إضفاء مزيد من الاتساق على هذا الاقتراح، إذ أن توضيح هذه الجوانب سيضيف عليها المزيد من اليقين ويضمن جهداً مشتركاً خالياً من الخوف والتحفظات.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة، والأمين العام على تقريره عن الأمن البشري (A/64/701) -

الأمم المتحدة الخطط الوطنية بناء على طلب الدول وبما يتماشى مع المبادئ التي أشرت إليها بالفعل.

تعرف حكومة المصالحة الوطنية والوحدة لنيكاراغوا الأمن البشري استناداً إلى برنامجها للتنمية البشرية، الذي ينبغي أن توفره كل دولة. ونعتقد أن العناصر الرئيسية التي تكفل الأمن والتنمية لسكاننا تشمل توفير الوظائف والاستثمارات الاجتماعية في الصحة والتعليم وهيئة الظروف التي تتاح فيها للناس العيش عيشة أفضل، إذ أن الأمن يتحقق عن طريق التنمية.

وفي بلدنا، وضعنا نموذجاً إنسانياً متكاملًا للتنمية، استناداً إلى قوة المواطنين، مصمماً للتغلب على الفقر. إن الشعب النيكاراغواي وتجاربه التاريخية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية هو محور هذا النموذج. والهدف النهائي لهذا النموذج الجديد هو بقاء الإنسان وتحقيق إمكاناته وإحداث التغيرات الهيكلية للتغلب على الإقصاء وتحرير إمكانات التنمية البشرية للنيكاراغوايين، ولا سيما الأشد فقراً، والنساء، والشباب، والسكان الأصليين، والمنحدرين من أصول أفريقية والمعوقين، ضمن آخرين. إن النمو معيار النجاح، شأنه شأن القضاء على الفقر والجوع وهيئة الظروف المفضية لتحقيق التنمية الكاملة لكل النيكاراغوايين في بلد مستقل ذي سيادة ومتحد مع كل شعوب العالم.

لقد بلورنا مفهوم التنمية البشرية عن طريق زيادة الفرص المتاحة للأفراد وتعزيز قدراتهم، وفي الوقت نفسه كفالة الالتزام الكامل بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية كما توفر مؤسسات الدولة وتضمن لشعبنا طائفة من الفرص الضرورية لكفالة بقاءه وممارسته الفعالة لحرياته التي يمكن أن يحقق في إطارها نماءه بصورة كاملة. وذلك تركيز مهم لنموذج التنمية الذي يستهدف المواطنين. وبهذا نكفل الأمن

تنظيم هذه المناقشة المهمة بشأن الأمن البشري، التي علينا أن نناقش خلالها بصراحة وشفافية مسألة لم يتسن التوصل بشأنها بعد إلى تعريف يحظى بتوافق آراء المجتمع الدولي. كما نود أن نشكر اليابان على قيادتها في هذه المسألة.

لقد قرأ وفد بلدي باهتمام تقرير الأمين العام (A/64/701)، الذي نقدر جهوده. لكننا قلقون لأن الأمانة العامة اعتمدت بالفعل تدابير بشأن هذه المسألة كما لو كان قدر جرى بالفعل وضع تعريف لها ووافقت عليه الدول الأعضاء. إن الإصلاح الذي يقترحه الأمين العام ليس له ولاية محددة بوضوح، نظراً لأن رؤساء الدول والحكومات لم يلتزموا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، سوى بالنظر في مفهوم الأمن البشري ووضع تعريف له في الجمعية العامة. وهذه هي العملية التي نشارك فيها حالياً.

إن التقرير بجميع لمختلف الآراء بشأن المسألة القابلة لعدة تفسيرات وتعريف مختلفة. وهو يغطي جوانب تتراوح بين تحديد المفهوم الجديد للأمن البشري في إطار مفهوم التنمية البشرية وجوانب أخرى قد تؤدي إلى انتهاكات لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية، وعدم استخدام القوة وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة وحدها هي المختصة بمناقشة هذه المسائل حتى يمكن أن تتبادل الدول خبراتها بشكل كامل وتتعلم أفضل الممارسات. وهناك الكثير من الممارسات الجيدة في البلدان النامية يمكن أن نتشاطرها مع البلدان المتقدمة النمو، خاصة عندما يتعلق الأمر بوضع الناس في قلب السياسات وإضفاء الطابع الإنساني على السياسات والبرامج الحكومية.

إن أمن الناس هو المسؤولية المباشرة للدول؛ ومن واجبها أن تكفله وتمنع الحالات التي تهدده. وينبغي أن تدعم

كما أشار تقرير الأمين العام (A/64/701)، أثرت علينا جميعا في الآونة الأخيرة. ونحن إذ نستعد لتقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن حق كل البشر في العيش بحرية وكرامة، وفي مأمن من الفقر، واليأس والخوف والعوز، في صلب أولوياتنا. ولذلك فقد حان الوقت لمواصلة جهودنا من أجل الأمن البشري بغية الاستجابة بالشكل المناسب لحالات محددة الأهداف.

إن التقرير الأول للأمين العام مهم بشكل خاص لأنه يجمع تطور هذا المفهوم، الذي هو في صلب مبادئ وأنشطة وأولويات منظمنا في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ونحن نعمل لكفالة قدرة كل الشعوب، ولا سيما الأشد ضعفا، على التمتع بحقوقها وتحقيق إمكاناتها على قدم المساواة. لقد علمتنا الأزمات التي عايننا منها منذ عام ٢٠٠٨ - ارتفاع أسعار الغذاء والنفط، الاضطرابات الاقتصادية والمالية، حالات الصراع، تغير المناخ، الكوارث الطبيعية، انتشار الأمراض المعدية والمخاطر الصحية الأخرى - أن التهديدات في عصرنا مترابطة وعابرة للحدود الوطنية، ولذلك تستلزم استجابة متكاملة ومنسقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تبني كل حكومة مؤسسات قوية وتيسر تنمية اجتماعية عادلة. ولا بد من أن تعزز وتكفل جميع الدول سيادة القانون، التي هي حجر الزاوية لسلام وأمن مواطنيها. إن النهوض بالقيم التي تنشأ عنها جميعا في إطار جدول الأعمال الدولي سيبي قدراتنا ويسهم في تحقيق أهدافنا المشتركة.

إن نهجنا عالميا على أساس فهم موسع للأمن البشري سيمكننا، من ناحية، من وضع آليات للارتقاء إلى مستوى التحديات الناشئة، ومن ناحية أخرى، لتجنب حالات تهدد السكان المدنيين ولدعم أنظمة الإنذار المبكر التي ستقلل تأثيرها وتحدد أسبابها الكامنة. وفي ذلك الصدد، تؤكد

البشري لشعبنا. ونأمل أن تتجسد هذه المفاهيم للأمن البشري في أي تعريف للموضوع في المستقبل.

وتتجلى جهودنا لكفالة الأمن البشري لشعبنا في الشكر الذي تلقيناه خلال السنوات الثلاث الماضية من وكالات منظومة الأمم المتحدة، التي أعربت عن التقدير لدور حكومة نيكاراغوا في حماية السكان الأصليين واستعادة حقوقهم، وسياساتنا لكفالة السيادة الغذائية والأمن الغذائي، وسياساتنا للحد من الفقر، وأخيرا، مركزنا باعتبارنا بلدا حقق محو الأمية بشكل كامل.

وفي الختام، ينبغي أن نواصل مناقشة موضوع الأمن البشري في الجمعية العامة حيث، نأمل، أن تتمكن دولة لها صوت والحق في التصويت، من التوصل إلى تعريف يحظى بتوافق الآراء. وإذا كان المجتمع الدولي مهتما حقا بموضوع الأمن البشري، ينبغي أن يبدأ بإظهار ذلك عن طريق المضي قدما بشأن المجالات الأكثر تأثرا على الأمن البشري، مثل، من جملة أمور، حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة على أراضيه، والترع الشامل والكامل للسلاح النووي، وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بغية كفالة الحد من الاحترار العالمي لتصبح إلى ما دون ١,٥ درجة مئوية، ووفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بالقضاء على الفقر في العالم.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية):

يعترف وفد بلدي ويرحب بالدعم الكبير للدول الأعضاء في النهوض بمفهوم الأمن البشري منذ المناقشة المواضيعية للجمعية العامة بشأن الأمن البشري في أيار/مايو ٢٠٠٨.

لقد شهدنا إحراز تقدم كبير في فهم الأمن البشري استجابة للالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهو ما يعكس ضرورة أن نتصدى، معا وبإجراءات عملية، للأزمات المتعددة التي،

ونعتقد أنه يجب، في المناقشة بشأن وضع تعريف محتمل لمفهوم الأمن البشري، أخذ معايير معينة في الحسبان. أولاً، من المهم أن يساهم وضعنا لنطاق مفهوم الأمن البشري وتطبيقه في التعزيز الشامل للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن تعريف شامل وملائم للأمن البشري أن يساهم في تعزيز العلاقات الودية فيما بين الدول والتعاون الدولي بشأن الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. كما سيعزز التنمية وحقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثانياً، من المهم أن يساهم مفهوم الأمن البشري في المحافظة على التعهدات والتعاريف المختلفة التي اعتمدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات، والتي تكون في أغلب الأحيان نتاج مناقشات معقدة. ونلاحظ أن تقرير الأمين العام يقترح أن نحلل كيفية ارتباط مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية بمسألة الأمن البشري. وفي كل من هذه المجالات، اتخذت المنظمة إجراءات تشجع الدول والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الأخرى المعنية على العمل. وينبغي ألا يغير الأمن البشري الاتفاقات السياسية والأطر المعيارية الدولية على النحو المحدد من قبل المنظمة بل يجب أن يعزز تطبيقها.

ثالثاً، يشير التقرير المعروض علينا اليوم، ضمن تعريفات عامة مختلفة للأمن البشري، إلى ثلاثة جوانب: أهمية المفهوم في التعامل مع التهديدات المتعددة والمعقدة، دور حماية وتمكين الأفراد باعتباره أساس الأمن وهدفه، حظر استخدام القوة ضد الدول ذات السيادة. وفي هذا الصدد، من المهم التشديد مرة أخرى على أن تعريف الأمن البشري ينبغي أن يتضمن جوانب عملية تقرر بوضوح بريادة الدول ومسؤوليتها غير القابلة للتصرف للدول عن كفالة الأمن البشري وأهمية تعزيز القدرات الوطنية تحقيقاً لتلك الغاية. وينبغي لنا كذلك تحديد الدور الداعم الذي يمكن للمجتمع الدولي القيام به من

حكومتنا على أهمية تعزيز مفهوم الأمن البشري، الذي يضيف بلا شك قيمة لعملنا.

لقد انتهجت حكومة الإمارة دوماً سياسات للتعاون الدولي تركز على الناس، وتسعى لتحسين الأحوال المعيشية وتحقيق التنمية، خاصة لأشد الفئات ضعفاً والنساء، والأطفال والمعوقين. ولذلك نود أن نضيف صوتنا للدعم العريض لصالح تعزيز وتقوية الأمن البشري.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): لقد أحاطت كولومبيا علماً بتقرير الأمين العام عن الأمن البشري (A/64/701). ويشكر بلدي رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة، ويعترف بالدور النشط الذي اضطلعت به اليابان في الدفع قدماً بالمناقشات بشأن هذا البند.

ويؤكد وفد بلدي مجدداً أن الجمعية العامة، كما تقرر في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، هي المنتدى المناسب لتنظر الدول في مفهوم الأمن البشري وتحدد نطاقه وإسهاماته المحتملة. ونظراً لآثار هذه العملية، فإن مشاركة جميع الدول الأعضاء على نطاق واسع ضرورية إذا أردنا إجراء مناقشة مثمرة والتوصل إلى نتيجة تعكس التوافق العام للآراء فيما بين الدول.

إن حق الشعوب في العيش بحرية وسلام وكرامة يتجسد في الأهداف والأسس الدستورية لدولة كولومبيا، التي تتمحور سياساتها الوطنية حول ثلاثة مجالات: بناء الأمن على أساس الديمقراطية، والاستثمارات المسؤولة اجتماعياً والتماسك الاجتماعي القائم على أساس الحريات. إن الإجراءات المطبقة والتحول الإيجابي الذي جرى في كولومبيا في كل من هذه المجالات في السنوات الأخيرة يستجيب لطموحات التنمية والأمن والسلام وحماية الحقوق التي أعربت عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

جهودهم من أجل تعزيز فهم مشترك لهذه المسألة التي تثير بعض القلق، ولا سيما إزاء العلاقة بين الأمن البشري والسيادة الوطنية وتمييز المفهوم عن مسؤولية الحماية. ونعتقد أن تقرير الأمين العام سيحدد تلك الشواغل بتعريفه للمفهوم، في النظرية والتطبيق، باعتباره أداة لا غنى عنها للتصدي للآزمات والتحديات الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي.

وكما يعلم الجميع، فإن هذا المفهوم ظل دائما موضع اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حيث أنه، وفقا لإعادة تعريفه، لا يراعي الاحترام الشامل للكرامة البشرية وحقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا تهيئة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية مؤاتية لممارسة تلك الحقوق. ودون الرجوع إليه، فإنه يستحيل مناقشة الأمن البشري مناقشة معقولة. وبالتالي، يجري التركيز على الصلات غير القابلة للانفصام بين السلام والأمن والتنمية. وهذا ما أعادت جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي التأكيد عليه، ولا سيما في ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن عدم الاعتداء والدفاع المشترك. ومع ذلك فإننا سنحتاج، في تعريفنا لهذا المفهوم، إلى أن نناضل بعزم من أجل القضاء على الفقر والقضاء على أوجه عدم المساواة بإصلاح النظام الاقتصادي الدولي وأن نولي اهتماما خاصا للحق في التنمية باعتباره حقا له أولوية قصوى.

وأود أن أختتم بياني بإلقاء الضوء على المكانة المركزية التي يتعين أن يشغلها مفهوم الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة وبالإعراب عن الأمل في أن تصبح مناقشتنا موردا هاما للمداولات التي ستجرى مستقبلا.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): تود جمهورية غينيا أن تعرب، من خلالي، عن امتنانها لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة حول تقرير الأمين العام (A/64/701)، الذي يلقي الضوء على التقدم المحرز في

خلال التعاون والمساعدة بالتنسيق مع سياسات وخطط التنمية الوطنية.

وأخيرا، فإن تحديد المجالات التي يمكن أن ينطبق الأمن البشري عليها سيتوقف على نطاق تعريفه. ويقترح تقرير الأمين العام بعض المشاكل والأزمات العالمية باعتبارها مجالات محتملة لتطبيق هذا المفهوم. وينبغي لنا أن ننظر، بمنظور عالمي، إلى المشاكل الدولية الأخرى التي تؤثر على كرامة الأشخاص وأمنهم وتؤثر على البلدان في جميع المناطق. والأمر متروك للدول لتقييم ضرورة تطبيق المفهوم والقيمة المضافة لذلك في كل مجال.

وحقوق جميع البشر في العيش متحررين من الخوف ومن الفاقة وفي أن تتاح لهم فرصة متكافئة في التمتع بجميع حقوقهم وفي تطوير إمكاناتهم البشرية بالكامل هي أهداف لا خلاف عليها ينبغي لجميع الدول السعي إلى تحقيقها. ونؤكد مجددا على أن مناقشة الجمعية العامة هذه يحتمل أن تساعدنا في إيجاد فهم مشترك للأمن البشري. وتوافق الآراء الحكومي الدولي بشأن هذه المسألة هدف ضروري إذا كنا نريد إحراز تقدم في إدراجنا للمفهوم في أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئاتها وصناديقها وبرامجها المختلفة.

السيد حسين (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية):

استمعنا أمس واليوم إلى عدد من التحليلات والمقترحات المحددة جدا من المتكلمين الذين سبقوني في تناول الموضوع الهام المتمثل في الأمن البشري بصورة تفصيلية. ولذلك، سأتكلم باختصار.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على جودة تقريره (A/64/701) ووضوحه وإلى أنصار تعزيز الأمن البشري، برئاسة اليابان والمكسيك، على

وبعيدا عن المجال النظري، فإن بلدي أحد المستفيدين الرئيسيين من مشاريع الأمن البشري بفضل الدور المحفز الذي تؤديه اليابان ودعم هيئات منظومة الأمم المتحدة. واستنادا إلى تجربتنا، نعتقد أن من الضروري تطوير ممارسات للأمن البشري، ولا سيما في الدول الهشة أو التي تشهد حالات ما بعد الصراع. والأمم المتحدة لا تزال أنسب محفل متعدد الأطراف لكي يضع جميع أصحاب المصلحة نهجا شاملا للجميع وقائما على المشاركة بهدف تعريف مفهوم الأمن البشري على نحو أفضل وتعزيزه في جميع أنحاء العالم.

وترحب غينيا بإدراج مفهوم الأمن البشري ضمن أولويات الأمم المتحدة، وخاصة في التصدي للتحديات العديدة المرتبطة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار المواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض المعدية وتغير المناخ ومنع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. ولقد آن الأوان لإدراج مشاريع للأمن البشري في تنفيذ الأهداف ذات الأولوية للأمم المتحدة، وذلك في المقام الأول من أجل تيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نعطي الأولوية في اهتمامنا للبلدان التي ما زالت أبعد ما تكون عن القدرة على الوفاء بالتزاماتها، وللأهداف الإنمائية للألفية التي يحتل ألا يتسنى بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. والأمر الملح بصفة خاصة هو إحياء الجهود على الصعيد العالمي لمكافحة الأمية والفقر والقضاء على آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. ويجب ألا ننسى أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة الخطيرة، مثل الملاريا والسل، ما زال السبب الرئيسي للوفاة بين النساء في سن الحمل على مستوى العالم ولأمراض الأطفال ووفاتهم في أفقر المناطق وأقلها منعة.

النهوض بالأمن البشري، عملا بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

في البداية، أود أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على جودة وثراء تقريره الذي يقيم الأنشطة والمبادرات والبرامج الرئيسية المكرسة للأمن البشري التي تضطلع بها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره. كما نشكر الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات البارزة وأنصار تعزيز الأمن البشري الذين أسهموا إسهاما كبيرا في تعريف مفهوم الأمن البشري وفي تنفيذه.

وشاركت جمهورية غينيا بنشاط في اجتماعات مختلفة بشأن هذه المسألة وترحب بالظهور التدريجي لتوافق دولي في الآراء بشأن الحاجة إلى اعتماد نهج عالمية ومتكاملة ومحورها الإنسان وقائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لتعريف مفهوم الأمن البشري.

ونرحب، في هذا السياق، بتشديد تقرير الأمين العام على العناصر المشتركة بين جميع تعريفات الأمن البشري. وما يظهر هو أن الأمن البشري مبني على تهيئة ما يسميها الاتحاد الأفريقي

”الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية اللازمة لبقاء الفرد وصور كرامته، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان واحترامها والحكم الرشيد وكفالة أن تتاح لكل فرد الفرص والخيارات لتطوير إمكاناته بالكامل“.

وبالطبع، يستتبع هذا النهج الذي يتخذ من الإنسان محورا له مسؤوليات على الأفراد والشعوب وكذلك الدول. ونؤيد الفروع ذات الصلة في تقرير الأمين العام التي تشدد على الدور الرئيسي للحكومات والشعوب في مسائل السلام والاستقرار والتنمية وتنفيذ مسؤولية الحماية مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

المناقشة ولكوني المتكلم الثالث والأربعين، فإن لدي أسئلة أكثر مما لدي من أجوبة. وفي النهاية، فإن الأمر في نظرنا يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة واتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي لكفالة بقاء الشعوب الأضعف. والتنمية المستدامة في نظرنا هي المتغير الرئيسي الذي من شأنه أن يضمن ويوفر الشعور بالأمن لدى المواطنين الأكثر ضعفا وهميشا.

والأمن البشري يتعلق بالتححرر من الفاقة. وتأتي بعد ذلك، بالطبع، الحريتان الأخريان - التحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة إنسانية. ونقول ذلك على خلفية أننا نعيش في عالم منقسم، يوجد لدى قسم منه وفرة زائدة في الطعام ويعاني القسم الآخر من نقص الغذاء. والأمن البشري يتعلق بتصحيح أوجه الخلل هذه بالاستثمار في البشر ومساعدتهم على مساعدة أنفسهم.

وما يثير قلق وفد بلدي أن التزامنا بالتعاون ما زال مفتقدا. فالأدوية لا يجري توزيعها على نطاق واسع والعالم تتم عسكرته بقدر أكبر وما زالت حقوق الإنسان يجري تسييسها هنا في هذه القاعة بعينها، الأمر الذي يجعل تطبيق المفهوم بعيدا ومبهما. وبعبارة أخرى، لقد تركنا الضحايا لكي يدبروا شؤونهم بأنفسهم. ويستعاض عن الحوار الحقيقي بالمواجهة.

وأنا أقول ذلك بصفتي ممثل بلد خارج من الصراع. ولم تلق نداءاتنا من أجل المساعدة أثناء صراعنا العرقي في عام ١٩٩٩ آذانا صاغية لدى المجتمع الدولي حتى عام ٢٠٠٣، عندما هب جيراننا في المنطقة لمساعدتنا في إطار بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان.

وما يثير قلقنا هو أنه في كل مرة نتوصل فيها إلى مفاهيم وآليات لبناء الثقة فيما بيننا، نستمر في خذلان أنفسنا. والمفهوم يبدو جيدا من الناحية النظرية وقد قلنا

وتنفيذ برنامج عالمي للأمن البشري يمكن أن يشجع على الربط بصورة أفضل بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أنه يتعين علينا كفالة تعزيز الإرادة السياسية التي تغذيها الحركة المؤيدة للأمن البشري بتوسيع نطاق قاعدة المانحين وزيادة التمويل المخصص لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري زيادة كبيرة.

وختاما، يؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ويؤكد مجددا التزامه بتعزيز حق جميع البشر في العيش متحررين من الفاقة والخوف وبكرامة.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة التي مدتها يومان بشأن الأمن البشري. وتود جزر سليمان أن تبدأ بالإعراب عن تأييدها للبيان الذي أدلت به أستراليا نيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لناورو نيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ.

ويود وفد بلدي، بصفته الوطنية، عرض آرائه، على النحو المطلوب بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، والتي تطلب إلى الجمعية العامة مناقشة مفهوم الأمن البشري وتعريفه. ويناقش الفصل الرابع من الوثيقة الختامية، المعنون "حقوق الإنسان وسيادة القانون"، الأمن البشري. وقد ظهرت تعريفات شتى؛ غير أن إيجاد تعريف موحد ما زال بعيد المنال مع استمرارنا في السعي من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن المسألة.

وغموض تعريف الأمن البشري يرتبط ويتصل بمفهوم مسؤولية الحماية، وهو مفهوم آخر تجري مناقشته في إطار الجمعية العامة. ووفقا لما سمعناه، فإن الأمن البشري هو مفهوم محوره البشر ويتعلق بالحماية والتمكين. وفي إطار هذه

إحساس زائف بالأمن والاستقرار. معالجة أعراض المشاكل بدلا من أسبابها.

إن الكوارث تتزايد جدا في تكرارها وشدتها لدرجة أن الاستقرار مازال هشاً في البلدان الضعيفة. ويتم التغاضي عن المسؤوليات التاريخية لمن تسببوا في تلك المشاكل. ولا يجري دعم الآليات العالمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس وبرنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً والبرامج المتعلقة بتغير المناخ. وإذا كنا نريد اتخاذ تدابير تصحيحية، فيجب احترام الالتزامات بهذه الآليات.

ثانياً، يتعين أن تكون هناك علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ومن الضروري أن يكون هناك وجود قطري للأمم المتحدة. فالعلاقات عن بعد لا يمكن أبداً أن تكون مثل الحوار المباشر؛ فهي تضعف تعددية الأطراف وتتعارض مع جميع مناقشاتنا بشأن منظومة أمم متحدة واحدة والحلول التي تتمحور حول البشر. ومن الأسهل أن نقول ذلك عن بعد ولكن التحدي هو أن نرى تطبيق ذلك. والأمم المتحدة تدير جزر سليمان عن بعد من الخارج.

وأخيراً، فإن البحث عن توافق مشترك في الآراء بشأن الأمن البشري يعني أنه يتعين علينا النظر في الحلول بصورة كلية على المستويين العالمي والوطني معاً. وإذا لم نقم بذلك، فإننا نسلم، لدى مناقشة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بالمقولة وتشبيه منظومة الأمم المتحدة بأنها تعمل كما لو كانت عربة إطفاء تحمد الحرائق في جميع أنحاء العالم دون القيام بأي شيء حيال من أشعلوا النيران.

السيد لا ييفان (الصين) (تكلم بالصينية): منذ عام ٢٠٠٥، عندما وجد مفهوم الأمن البشري طريقه إلى الوثيقة

كلاماً جميلاً في بياننا، ولكن تطبيقه لا يصل عملياً إلى إلا قلة مختارة. ونحن في حالات كثيرة، قد تسببنا في تيتيم أطفال في أسرة الأمم المتحدة التي ننتمي إليها وأقمنا سياجاً حديدياً حول بعض الدول. فقد أنشئت لجنة بناء السلام، على سبيل المثال، لمد يدنا إلى البلدان الخارجة من الصراع؛ غير أنه منذ ذلك الحين لم ترصد شاشات الرادار لديها سوى أربعة بلدان.

والكثير من القضايا العالمية اليوم هي عوامل مضاعفة للخطر وتتسبب في إيجاد تهديدات إنسانية متعددة الأبعاد في سياق تغير المناخ والأزمة الغذائية وأزمة الطاقة والأزمة المالية. غير أنه يجري استبعاد جميع الحلول المنهجية لتصحيح النظام الدولي - بما في ذلك الانتهاء من جولة الدوحة وجعل العولمة في مصلحة الجميع وعقد اتفاق ملزم قانوناً في سياق عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وجعل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا متاحاً للجميع ووقف إنتاج الأسلحة.

ويرغب وفد بلدي في الإشارة إلى أن هذه هي المناقشة الثانية للجمعية العامة بشأن المسألة منذ عام ٢٠٠٥. كما يلاحظ وفد بلدي أن تقرير الأمين العام (A/64/701) لا يعالج المسائل التي أثّرت في المناقشة السابقة. ولهذا السبب، فإن بناء توافق في الآراء بشأن المفهوم بحاجة إلى المزيد من النقاش.

والتقرير يتضمن ثلاث توصيات وهي: أخذ القيمة المضافة للأمن البشري في الاعتبار وتعميم المفهوم في أنشطة الأمم المتحدة وتقديم الدعم لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري. ويشير التقرير إلى أن هناك إقراراً متزايداً باعتماد نموذج موسع للأمن، وهو ما يتفق معه وفد بلدي. غير أن التقرير يقترح نهجاً جزئياً لمعالجة القضايا العالمية عبر تنفيذ مشاريع قطرية باعتبارها حلولاً. وهو يحاول إيجاد

يزيد من اهتمامه واستثماره في المناقشات والجهود المبذولة في مجال التنمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضاعف جهودها لمساعدة البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نمواً والبلدان الأفريقية، وأن تعينها على بناء قدرتها لتحقيق التنمية المستدامة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيكون شيئاً حسناً لو استطعنا أن نسمح ذاكرتنا التاريخية أو أن نتجاوزها. لكننا نعيش عبر التاريخ، وتجارب التاريخ تبقى ماثلة في أذهاننا. التاريخ لم يتوقف؛ إنه يسير معنا حتى هذه اللحظة. ويبدو من السذاجة المفرطة نسيان الماضي لأن الماضي يتبع خطانا نحو المستقبل. وعندما نتأمل في تجاربنا التاريخية المريعة نجد أننا لا نزال نواجه نظاماً دولياً متحيزاً قائماً على هيمنة أقوى الأقوياء. والواقع أن الأقوياء يحكمون السيطرة بصرف النظر عن مدى عذاب الضعفاء. وإن المناقشات الجارية في هذا المبنى بالذات والطريقة التي تجري بها، على سبيل المثال، لا تعطي مبررات قوية لوضع المرء ثقته في النظام الدولي الحالي أو في بنيان تعددية الأطراف. والمثير للاهتمام هنا على نحو خاص هو الانتقائية في الشواغل - بدءاً بالمسؤولية عن الحماية في العام الماضي وانتهاء بالأمّن البشري في هذا العام.

القول إن الدول الأعضاء يناصر بعضها الأمن البشري ولا يناصره البعض الآخر قول بعيد عن الحقيقة. فالمسألة بالنسبة للكثيرين ليست أنهم إما يحبون المفاهيم الجديدة أو يكرهونها؛ المسألة بالأحرى هي الافتقار الشامل إلى الثقة في مصداقية النظام الدولي الحالي المتعدد الأطراف، الذي يتميز بقصور هائل مستمر بلا انقطاع فيما يتصل بمجالي الإنصاف وعدم التحيز.

اللجوء إلى النهج الانتقائية والكيل بمكيالين أصبح ممارسة مألوفاً. فالمفاهيم يساء تفسيرها بصورة منتظمة

الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، فإن هناك مشاركة واسعة بين أعضاء الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة في استكشاف هذا المفهوم ومناقشته. واستمرار المناقشة داخل الجمعية العامة سيشجع على مزيد من المناقشة بشأن هذا المفهوم وتوضيح أسلوب تفكيرنا تجاهه.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط. الأولى أن تناول مفهوم الأمن البشري يعبر عن قلقنا على الحرية والكرامة وحماية الحقوق. فالأمن البشري يتصل بمبادئ مختلفة عديدة وهو يظل في الوقت الحاضر مفهوماً تجريدياً عاماً لا يتوفر بشأنه اتفاق دولي موحد. وتوجد لدى مختلف البلدان والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية تفسيرات مختلفة لمفهوم الأمن البشري؛ وبالتالي تقوم الحاجة إلى الانخراط في مزيد من المناقشة حول مختلف الأفكار الداخلة في هذا المفهوم من أجل وضع تعريف أوضح له. وإننا نؤيد العمل الإضافي الذي تضطلع به الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء.

الثانية أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأولية عن حماية الأمن البشري. وبوسع المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الخارجية تقديم مساعدة بناءة. ولكن عند القيام بذلك يتعين احترام إرادة الأطراف المعنية احتراماً تاماً والتصرف بما يتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

والثالثة أن الأمن البشري يتصل فعلاً بمسألة التنمية. وقد تركت الأزمة المالية وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض المعدية وتغير المناخ والصراعات المسلحة وطأة أكثر شدة وسلبية على البلدان النامية التي أصبحت الضحايا الرئيسيين لها. وتواجه البلدان النامية مشاكل أكبر في ضمان أن يتحرر مواطنوها من الجوع والفقر والمرض وانتهاكات الحقوق. وفي ظل الظروف الحالية ينبغي للمجتمع الدولي أن

إلى الأمن على صعيد الكوكب نتيجة سوء سلوك القلة على حساب معاناة البقية.

ونود بالإشارة إلى تقرير الأمين العام (A/64/701) أن نميز بين التقرير والمناقشات الجارية بين الدول الأعضاء حول الأمن البشري وتعريفه ومجال تغطيته ونطاق شموله كجزء من تنفيذ الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ولئن كنا نساهم في هذه المداولات فإننا ما زالت الصورة غير واضحة لنا حول ولاية الأمين العام بإصدار التقرير. إن الممارسة الجارية بالدفع بمواضيع معينة إلى مركز الصدارة مع الإغفال المتعمد لشواغل مختلف الدول الأعضاء المدعومة بالأدلة فيما يتصل بتلك المواضيع بالذات ممارسة مرفوضة. كما أن الانتقائية في اختيار الشواغل فيما يتعلق بنتائج مؤتمر القمة العالمي أو بالمسائل الدولية الهامة الأخرى تلحق الأذى بمصداقية تلك النتائج.

وعلاوة على ذلك يبدو لنا أن التقرير المعروض علينا جائر ومتحيز فيما يتصل بالوقائع المتعلقة بالمناقشات الجارية حول الأمن البشري. فالتقرير، على سبيل المثال، لا يعبر عن حساسيات عدد كبير جدا من الدول الأعضاء حول الأمن البشري ولا يبرز شواغلها المستمرة. وإن الصورة الوردية التي يرسمها التقرير في مقدمته تتجاهل تماما تلك الشواغل فيما يتصل بتعريف المفهوم ونطاقه، ومجال تغطيته، والآثار الأخرى المترتبة عليه وما إلى ذلك. وقد تجلّى اختلال التوازن ذاك مرة أخرى في اختيار أعضاء الندوة في المناقشة غير الرسمية التي أجريت يوم أمس.

إن التقرير في محاولته لتوسيع نموذج الأمن يسعى إلى تعريف الأمن البشري كمفهوم مستقل عن الأمن الوطني. ووفقا لفهمنا، فإنهما ليسا موضوعين متميزين. فرفاه المواطنين وأمنهم بوجه عام جزء أساسي لا يتجزأ من الأمن الوطني لكل دولة. وإلى جانب ذلك، فإن أمن الحكومات

وبوقاحة أو توضع خارج سياقها الأصلي أو تطبق بطريقة تعسفية ضد القلة حسب إرادة أقوى الأقوياء متى ما أرادوا وكيفما أرادوا. وفي الوقت ذاته تعامل المواضيع لا بناء على مزاياها الذاتية وفوائدها لخير الإنسانية وإنما بناء على مدى إعجاب القلة بها. والأمثلة على ذلك كثيرة جدا.

الميل نحو الترويج للأمن البشري، بالطريقة المفهوم بها حاليا، كما لو كان دواء شافيا وافيا لكل المصائب التي تعاني منها الإنسانية، إنما هو محاولة لخلق مفهوم عملاق يشتمل في آن واحد على الأركان الثلاثة التي تركز عليها أنشطة الأمم المتحدة: التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. إن هذا المفهوم معرض بسهولة لإساءة التفسير وإساءة الاستخدام في غياب الحدود الفاصلة وبدون وجود تعريف واضح. وبالإضافة إلى ذلك لن تفضي الرغبة الجامحة في التوسيع المفرط لحدود المفهوم ومجال تغطيته إلا إلى زيادة الغموض حوله وحول الآثار المترتبة عليه.

ومن ناحية أخرى، ينحو الفهم الحالي للأمن البشري إلى إغفال الأسباب الكامنة وراء الأزمات المتفاقمة المتعددة الأوجه التي تواجهها البشرية. وتلك الأزمات ليست في معظمها ناتجة عن الافتقار إلى الأمن البشري؛ كما أنها لن تُحسم بالأمن البشري وحده. وإن طبيعة وتكوين مختلف الأزمات التي واجهناها نحن شعوب العالم في السنوات الأخيرة - مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة والأزمة المالية - يعودان بوضوح إلى مشاكل تعتور النظام نفسه. وبالتالي فإن حلها ينبغي السعي إليه بالدرجة الأولى على ذلك المستوى.

لا ريب أن عواقب هذه الأزمات تترك وطأة شديدة على الحياة اليومية للأفراد. لكن علاج تلك المعاناة مستحيل إن لم نعالج أولا وقبل كل شيء أوجه الإجحاف القديمة العهد والإخفاقات المستمرة على صعيد النظام. بل إن مصدر أعظم تهديد آني ملح تتعرض له البشرية هو الافتقار الفعلي

البشري في أنحاء العالم على كاهل الحكومات الوطنية في البلدان النامية. والجزء من التقرير الذي يتناول تطبيق مفهوم الأمن البشري على مختلف أولويات الأمم المتحدة يجسد نفس الاتجاه. ونحن نشعر بالقلق من أن تتبع عملية تعميم المفهوم في أنشطة الأمم المتحدة مستقبلاً النهج ذاته.

وفضلاً عن ذلك، فإن التقرير يناقش نفسه في تعريف ركائز الأمن البشري. ففي الفقرة ٢٣ على سبيل المثال، يقتصر المفهوم على التمكين والتفويض في حين يقر في الفقرة ٢٨ بركيّتين للأمن البشري، وهما التمكين والحماية. ومفهوم الحماية يشير إلى مفهوم المسؤولية عن الحماية، الذي يحاول التقرير في الواقع التمييز نوعاً ما بينه وبين الأمن البشري في الفقرة ٢٤. غير أن التقرير لا يقوم بذلك ويقر ضمناً بالصلة بين المسؤولية عن الحماية والأمن البشري. والأمن البشري على النحو المتوخى في التقرير لا يعدو كونه الوجه الألف لمسؤولية الحماية الذي ينص على التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونحن لا نتفق مع هذا النهج.

ونفهم أن الدور الرئيسي والأصيل للدولة في تنفيذ سيادة القانون غير مشروط، كما يُفهم ضمناً من الفقرة ٢٠ من التقرير. وإلى جانب ذلك، فإننا لا نقر بأي دور تلقائي لأنصار مفهوم الأمن البشري في معالجة التعبير الغامض المسمى الأسباب الجذرية لمواطن الضعف في الحالات التي تكون فيها الحكومات ضعيفة أو معرضة للخطر، حسبما تقترح الفقرة ذاتها. ويجب القيام بهذه المحاولات - إذا كانت ثمة حاجة إليها أصلاً - بناءً على طلب الحكومة الوطنية المعنية وبتوافقها الكاملة ومشاركتها وقيادتها وملكيّتها.

إن الاحترام الكامل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بخصوص مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية عنصر أساسي عند النظر

وأمن المواطنين ليسا شيئين مختلفين، كما يُفهم ضمناً من الفقرة ٢١ من التقرير.

والتقرير يحاول إعطاء انطباع بأن الأمن البشري سيعالج الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه البشرية. ولكنه لا يتطرق إلى الأسباب الجذرية الرئيسية. وهو يقتصر على المستوى الوطني ومستوى المجتمعات المحلية ويغفل تماماً تقريباً الأسباب العامة لانعدام الأمن البشري.

وإذا كان المفهوم يهدف، حسبما يزعم أنصاره، إلى معالجة الأسباب الجذرية، فقد يكون من المفيد النظر في المعلومات التالية التي يسهل الحصول عليها بشأن الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن البشري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: البلدان الخمسة الرئيسية التي غزت واحتلت أراضي بلدان أخرى في التاريخ الحديث؛ والبلدان الخمسة الرئيسية التي تسجل أعلى مستويات الإنفاق العسكري؛ والبلدان الخمسة الرئيسية التي تسجل أعلى مستويات الدخل من تجارة الأسلحة؛ والمقاصد الخمسة الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة؛ والمقاصد الخمسة الرئيسية لضحايا الاتجار بالبشر؛ والملوثون الخمسة الرئيسيون للبيئة ومصادر تغير المناخ؛ والبلدان الخمسة الرئيسية التي تدفع أكبر المبالغ لرشوة مسؤولي البلدان الأخرى؛ والبلدان الخمسة الرئيسية التي تقدم أعلى إعانات زراعية على حساب سبل عيش المزارعين الفقراء في البلدان الأخرى؛ والبلدان الخمسة الرئيسية التي تستغل شركاتها الدوائية حقوق الملكية الفكرية بهدف حرمان الآخرين من الحصول على أدوية أرخص؛ وأخيراً، أكبر خمسة منفقين على الماس المملوئ بالدماء والمخدرات.

والقائمة تطول بالتأكيد. غير أن الغرض هو أنه ينبغي عدم فهم هذا المفهوم، كما يحاول التقرير فهمه، باعتباره محاولة أخرى لإلقاء اللوم والمسؤولية في انعدام الأمن

لقد وضعت الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) إطاراً عريضاً لهذا المفهوم. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تتفق الدول الأعضاء، من خلال الجمعية العامة، على تعريف محدد للولاية وعملية تنطلق منه الأمم المتحدة في أي أنشطة مستقبلية. ونرى أن هذا التعريف يجب أن يضع في الاعتبار الأولويات التالية: أولاً، الاحترام الكامل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأهدافه المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ ثانياً، الاحترام الكامل لكون الحكومات الوطنية هي التي تحدد مهددات الأمن البشري في دولها وهي التي تحدد الطريقة المناسبة لمعالجة ذلك ومواجهة أسبابه؛ ثالثاً، أن تأتي المساعدات الخارجية في إطار الملكية الوطنية وبطلب من الدولة المعنية وبرضاها في إطار احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقوانين الوطنية.

لقد أوضحت البيانات التي استمعنا إليها بالأمس واليوم أن مهددات الأمن البشري وأولويات مواجهتها تختلف من دولة إلى دولة ومن إقليم إلى إقليم وتبقى هنالك مهددات للأمن البشري على المستوى الدولي وهذه يجب أن تبذل الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة ووكالاتها المتخصصة جهداً مضاعفاً حيالها، في إطار الولاية المنصوص عليها لكل منها. وقد أشار تقرير الأمين العام إلى بعض منها، كتلك المتعلقة بتحديات تغير المناخ وانتشار الفقر والتزاعات المسلحة وارتفاع أسعار الغذاء والوقود وهناك أيضاً انتشار الأسلحة الخفيفة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية والاحتلال الأجنبي والعقوبات الأحادية.

إن الأمن البشري على جميع مستوياته أجل من أن يكون محلاً للاستهداف لأسباب سياسية وازدواجية المعايير وهو أيضاً أكبر من أن يصبح مطية لصناع الأزمات وتجار

مستقبلاً في المفهوم على الصعيد الدولي. كما ينبغي الإقرار بأن الدولة، على المستوى الوطني، كانت وستظل السلطة الوحيدة التي تملك السلطة التقديرية والمسؤولية عن كفالة سبل عيش وكرامة جميع البشر تحت ولايتها وحقوق الإنسان الخاصة بهم.

وختاماً، نعتقد أنه لا تزال هناك ثلاث مسائل رئيسية بحاجة إلى فهم مشترك وموحد من قبل الدول الأعضاء: ما هي الأسباب الجذرية لانعدام الأمن البشري؟ ومن المسؤول عن انعدام الأمن البشري في أنحاء العالم؟ وكيف يمكن كفالة استدامة الأمن البشري للجميع؟ ويبدو أن أجوبة هذه الأسئلة ما زالت متباينة تماماً.

السيد خالد محمد عثمان سيد أحمد محمد علي

(السودان): اسمحو لي في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد رئيس الجمعية العامة لتنظيم هذا النقاش الهام حول الأمن البشري.

ظل مفهوم الأمن البشري هما مركزياً من هموم الإنسان منذ ظهوره على كوكب الأرض. وقد كان موضوع التحرر من الخوف والإطعام من الجوع أمراً في غاية الأهمية لكل الديانات. وفي الإسلام خصص القرآن الكريم سورة مخصصة لهذا الغرض، "بسم الله الرحمن الرحيم. لإيلاف قريش. إيلافهم رحلة الشتاء والصيف. فليعبدوا رب هذا البيت. الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" صدق الله العظيم. وأنا على اقتناع بوجود ذلك على مستوى الديانات الأخرى أيضاً.

وقد درس وفد بلدي باهتمام تقرير الأمين العام عن الأمن البشري وواضح من ثنايا التقرير أن الدول الأعضاء لم تصل بعد إلى تعريف محدد لمفهوم الأمن البشري تنطلق منه الأمم المتحدة. ورغم ذلك، باشر الصندوق الاستثماري للأمن البشري أنشطة عديدة ونحن نقدر ذلك.

إن الجزائر إذ تذكر بأن مناقشات اليوم والأمس هي متابعة للمناقشة الموضوعية التي أجرتها الجمعية العامة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن هذا الموضوع نفسه، فإنها ترى أن أي مناقشة تهدف إلى اتخاذ قرار في المستقبل بشأن الأمن البشري تقع في نطاق ولاية الجمعية العامة. ولذلك، يجب على جميع المناقشات بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة أن تتماشى مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المبادئ المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن احترام حق تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي.

ويرحب وفد بلدي بالأهداف النبيلة والجديرة بالثناء المرتبطة بهذا المفهوم الجديد، ويلاحظ أن الاستجابات له قد صيغت على أساس معايير ضمان رفاه كل فرد في بيئة يسودها السلام والاستقرار. وهي تمثل محاولة للتجسيد الواضح للفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات.

ومع ذلك، نحن إذ نتأمل في معنى مفهوم الأمن البشري، تنشأ أسئلة رئيسية، ولا سيما عندما يكون هناك خطر التعدي على تلك المبادئ المعترف بها عالميا كسيادة الدول. ولا تزال الشواغل قائمة، ولا سيما فيما يتعلق باحتمال استخدام مفهوم الأمن البشري ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ما. ولذلك يشكك وفد بلدي في المعنى والنطاق الحقيقيين لعبارة وردت في التقرير ونصها ”لا يترتب عن الأمن البشري استعمال القوة ضد سيادة الدول“ (A/64/701، الفقرة ١٩).

ويأتي هذا التأكيد بنتائج عكسية بدلا من الطمأنينة لأنه يزيد الشكوك. كما أن الفقرة ٢١ من التقرير نفسه تثير شكوكا فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومات والمواطنين بتأكيدنا على أن الأمن البشري ”يوفر إطارا تحليليا يوجد

الحروب. وإذا نظرنا إلى خريطة العالم اليوم، نجد الكثير الذي يحتاج إلى أن تكون للأمم المتحدة مساهمة فاعلة فيه في إطار ضمان الأمن البشري.

على المستوى الإقليمي والوطني، بالتأكيد هنالك تهديدات إقليمية للأمن البشري وتعكف المنظمات الإقليمية على إيجاد الحلول لها وفقا لأولوياتها. وهي تحتاج إلى دعم وعون المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وعلى المستوى الوطني، هنالك قضايا محلية في كل دولة تعمل الحكومات على معالجتها وتحتاج إلى الدعم الإقليمي ودعم الأمم المتحدة. ويبقى دور الأمم المتحدة هاما ومحوريا من خلال تفعيل الدبلوماسية الوقائية ومعالجة جذور الأزمات وتفعيل أطر تحقيق التنمية المستدامة والإسهام في إيجاد الحلول لمواجهة الأزمات الدولية التي تهدد الأمن البشري لقطاع واسع من البشر على كوكب الأرض.

السيد مكثفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود الوفد الجزائري أن يشكر رئيس الجمعية العامة، السيد علي عبد السلام التريكي، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. كما نعرب عن جزيل شكرنا إلى الأمين العام بان كي - مون على تقديمه بالأمس لتقريره الشامل عن الأمن البشري (A/64/701)، الذي أعد عملا بالقرار ١/٦٠، الذي طلب إليه تقديم معلومات مستكملة للجمعية بشأن التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن تعريف مفهوم الأمن البشري وتعزيزه.

إن التقرير المعروض علينا يقيّم، في جملة أمور، المناقشات بشأن المفهوم الجديد للأمن البشري وتعريفه المختلفة. وتثير الوثيقة اهتماما كبيرا جدا وتوفر مادة للتفكير وتتضمن بحوثا هامة وإسهامات من شخصيات بارزة. وهي توجز التجارب المثيرة للاهتمام في عدد من البلدان فيما يتعلق بهذه المسألة وتنفيذ مشاريع التنمية.

تعريف توافقي واضح لمفهوم الأمن البشري. ولذلك، فإن وفد بلدي مقتنع بأنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة اتخاذ أي قرار بشأن كيفية إدماج أو تعميم مفهوم الأمن البشري في الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

السيدة آل ثاني (قطر): سيدي الرئيسة، أشكركم

على عقد هذه الجلسة ونشكر الأمين العام على تقريره الموجز والمفيد (A/64/701) عن الأمن البشري. كما نشكر فريق الخبراء المتخصصين الذين شاركوا في الحوار التفاعلي.

في ظل الاهتمام الذي يلقاه مفهوم الأمن البشري في الفترة الأخيرة من الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، ينبغي بحثه أيضا في إطار حكومي دولي في الجمعية العامة، خاصة مع عدم وجود تعريف عملي متفق عليه لهذا المفهوم. ومن هنا، تأتي أهمية هذه المناقشة الموضوعية.

ليس مستغربا أن نرى مفهوم الأمن البشري يتوسع ويتطور في عالمنا المتحضر، وإن لم تكن خصائص هذا المفهوم ولا عناصره بجديدة إذ أنها متأصلة في المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن صياغتها في إطار موحد ومتكامل هو القيمة المضافة التي بدأ التركيز عليها منذ حوالي عقدين من الزمن. وعليه، فإننا نرحب بإيلاء اهتمام للأسس والغايات النبيلة للأمن الإنساني، حيث إن غايتنا جميعا هي تحرير الشعوب من الخوف وتحريرها من العوز وضمان كرامتها.

لقد بدأت بالفعل بعض الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية بإدراج الأمن البشري في جداول أعمالها ورؤاها واستراتيجياتها المتعددة الجوانب. ونود أن نشدد على ضرورة أن يخضع تطبيق مفهوم الأمن البشري لقواعد متماشية مع القانون الدولي بما لا يخل بسيادة الدول

إمكانيات حقيقية لإقامة شراكة بين الحكومات والمواطنين". وفي الواقع، تخضع بالفعل تلك العلاقة لجوانب مختلفة من التشريعات الوطنية والقانون الدولي. كما أن الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من التقرير بشأن العلاقة بين الأمن البشري والمسؤولية عن الحماية تتطلبان مزيدا من التوضيح، مع مراعاة حساسية تلك المسألة.

يعتقد الوفد الجزائري أنه ينبغي لنا تجنب الخلط بين الأمن البشري ومحاولات استخدام المسؤولية عن الحماية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، وبخاصة بين الحكومات ومواطنيها. ومن المبادئ الأساسية أنه تقع على كاهل الحكومات المسؤولية الأولية عن كفالة أمن مواطنيها. أما مسؤولية المجتمع الدولي فهي مكملية، ما دام دوره يقتصر على السعي للحصول على موافقة الدولة التي تطلب المساعدة في تعزيز قدراتها للتصدي للتحديات والتهديدات التي تواجهها.

وفي سياق هذه المناقشة، لدى وفد بلدي أسئلة بشأن العلاقة بين مفهوم الأمن البشري ومسألة الشمال والجنوب.

وبغية تبديد الالتباس، يسعى وفد بلدي إلى الوصول إلى فهم قاطع للفرق الأساسي بين الأمن البشري والمفاهيم المكرسة سابقا للتنمية البشرية والحق في التنمية والتنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية. وما هي الطريقة التي يختلف فيها الأمن البشري عن مفهوم الأمن المتعدد الأبعاد الذي اعتمدته منظمة الدول الأمريكية؟ ومن وجهة نظر تحليلية، هناك ما يدعو إلى الخوف من أن انتشار المفاهيم قد يعرقل تحديدنا للمشاكل الحقيقية التي لن نتمكن من معالجتها لأنه أسيء تحديدها. ومن شأن تعريف واسع بشكل مفرط أن يؤدي بالضرورة إلى غياب الوضوح والدقة التحليلية.

في ضوء تلك الأسئلة، فالدرس الذي نحتاج إلى استخلاصه في هذه المرحلة مفاده أنه لا يوجد حتى الآن أي

أمير دولة قطر في إبراز أهمية احترام الحق في التعليم على المستوى الدولي.

وختاما، فإننا نتطلع إلى مزيد من التقارير ومزيد من الحوار الصريح لتوضيح معالم مفهوم الأمن البشري ونطاقه وعناصره وغاياته وسبله.

السيد جابر (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة بشأن الأمن البشري. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن هذا الموضوع (A/64/701)، وأن أشيد بالجهود التي بذلها أصدقاء تعزيز الأمن البشري، لا سيما اليابان والمكسيك.

يقول الأمين العام في تقريره "يشدد الأمن البشري على الطابع العالمي لمجموعة من الحريات الأساسية لحياة البشر" (A/64/701، الفقرة ٢٦). وسواء اخترنا تفسير مفهوم الأمن بمعنى أوسع نطاقا، فمن الهام أن نلاحظ التطورات التي شهدتها العالم خلال العقود الأخيرة. فهناك زيادة في التفاعل بين الشعوب في مختلف القطاعات وفيما بين البلدان نتيجة للعولمة، التي بدورها أدت إلى زيادة الصلات بين المخاطر والتحديات الأمنية التي يواجهها الأفراد والمجتمعات. وغالبا ما ينتهي المطاف بأن يدفع المدينون الثمن الأكبر في الصراعات الحديثة التي في معظمها داخلية. وهذه الأحداث، في المقابل، تستدعي بذل المزيد من الجهود لحمايتهم. وهكذا، فإن الركائز الثلاث للأمم المتحدة - الأمن والتنمية وحقوق الإنسان - متشابكة. ويزداد هذا التشابك في عالم اليوم.

إن الفهم الضيق للأمن قد لا يتجاهل الشواغل المشروعة الخطيرة والاحتياجات الأساسية للأفراد فحسب، ولكن قد يؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الناس وحياتهم اليومية أيضا. وتشمل هذه المخاطر الجسيمة الجوع والفقر

على أراضيها وبما لا يلغي مفهوم الأمن القومي. ونود كذلك أن نشدد على التصدي للأسباب الجذرية للتحديات والمشاكل التي تهدد الأمن البشري كالأزمات الاقتصادية والفقر المدقع.

لقد بحث تقرير الأمين العام في التحديات التي تواجهها البشرية ولكنه أغفل مسألة الاحتلال الأجنبي، على الرغم من تأثيرها المتعدد الأبعاد. إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى توجيه انتقادات لمبادئ من المفترض أن تكون فوق الانتقادات كمبدأ التدخل الإنساني أو مبدأ الأمن البشري أو مبدأ المسؤولية عن الحماية، إساءة استخدام هذه المبادئ والمعايير المزروجة التي تطبق عليها.

ودولة قطر إيمانا بأنها أن الحلول الوقائية والسلمية أكثر فاعلية وشرعية من استخدام القوة، قد قامت في أكثر من مناسبة بمساع دبلوماسية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الصديقة، ساهمت في حل خلافات دولية وإقليمية وفي حماية السكان المتأثرين بتلك الخلافات.

إننا ندرك ارتباط الأمن بالتنمية وبحقوق الإنسان، وندرك أن الأمن البشري لا يميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا، فإن السياسات الحكيمة لقيادة دولة قطر متمثلة بحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وفقا لما تضمنته الرؤية الوطنية لدول قطر لعام ٢٠٣٠، هي سياسات محورها الإنسان وتركز على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف الحفاظ على أمن ورفاه المواطن وضمان حقوقه الأساسية، وهذه جميعا هي عناصر الأمن البشري. وفي طليعة أولويات حكومة دولة قطر على الصعيد الوطني يأتي ضمان حق التعليم، خاصة في أوقات الأزمات والتزاعات المسلحة. وقد ساهمت صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم حضرة صاحب السمو

تشغلنا جميعاً، والتحرر من الخوف، فضلاً عن التحرر من الفاقة بمثلان المبدأين الأساسيين لهذه المنظمة نفسها. ولذلك من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بدور قيادي في تنسيق وتنفيذ نهج الأمن البشري مع الدعم الواضح من جميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة والشراكة بينها. وتعزيزاً لهذه المناقشة، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على بعض العناصر إذ غمضي بالعملية قدماً.

يؤكد تقرير الأمين العام (A/64/701) أن الأمن البشري هو استجابة للتهديدات الحالية والناشئة، وهي تهديدات متعددة ومعقدة ومتراصة ويمكنها اكتساب أبعاد عبر وطنية. وبالنسبة لسانت كيتس ونيفس، هناك العديد من التهديدات التي تندرج تحت تلك الفئات والتي تتطلب استجابة منسقة وفعالة على الصعيد العالمي.

ويشير التقرير إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. إن سانت كيتس ونيفس دولة جزرية صغيرة نامية. ونحن أيضاً بلد متوسط الدخل ومثقل بالديون. وقد وضعنا تلك الخصائص في موقف غير مستقر حيث إننا ضعفاء للغاية في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن التقلبات في الاقتصاد الدولي، وفي الوقت نفسه، نحن لا نخطئ بالاهتمام العاجل. وفي كثير من الأحيان يُنظر في مسائلنا نظرة خاطفة. ومع ذلك، فقد أثبتت أوجه الضعف لدينا، فضلاً عن ارتفاع ديوننا أننا في حاجة إلى إقامة شراكة مع المجتمع الدولي للتخفيف من التهديدات الراهنة التي يواجهها شعبنا وتفادي أزمات مماثلة تؤثر على أجيالنا القادمة. ولذلك، نحن نرى جانباً واحداً من الأمن البشري بوصفه الحاجة إلى أن يتحرر شعبنا من الخوف ومن التخلف وكل ما ينجم عن ذلك التخلف وذلك الخوف.

ويمكن رؤية الصلات والطابع المتعدد التخصصات للأمن البشري عندما ننظر في العلاقة بين الأزمة الاقتصادية

والأمراض المعدية وتغير المناخ والصراعات المسلحة والاحتلال والهجرة وغيرها. ومن ناحية أخرى، قد نتساءل ما إذا كان تحليل هذه المخاطر سيصبح أسهل من الناحية النظرية عندما تُدرج ضمن مفهوم واحد. ما هي الفائدة العملية للأمن البشري؟ نحن نعتقد أنه من الهام استكشاف ما يمكن أن ينجم عن تطوير هذا المفهوم بطريقة عملية - أي التأثير العملي الذي قد يكون له على حياة الأفراد وأمنهم وكرامتهم في جميع أنحاء العالم.

لقد بنينا معاً في هذه القاعة إطاراً قانونياً دولياً متكاملًا لحماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن الانتهاكات الصارخة لهذه الحقوق لا تزال متفشية، وخاصة في حالات الصراع، وحيث يعيش السكان في ظل الاحتلال. كما وضعنا لأنفسنا مجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية التي نأمل في تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، نرى أن ملايين عديدة من الناس في العالم لا تزال تعاني من المجاعة على الرغم من إنتاجنا لفائض من المواد الغذائية يبلغ حوالي ١٠ في المائة أكثر مما نحتاج.

ولهذه الأسباب جميعاً، ونحن نسعى إلى التوصل إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن البشري يتوافق مع الاحتياجات الحقيقية للناس والمجتمعات والأنشطة التكميلية للأمم المتحدة، يؤكد لبنان من جديد دعمه، بدون أي تنازلات، لحقوق الشعوب والأفراد في التحرر من الخوف والفاقة، وممارسة حقهم في العيش بحرية وكرامة والتحرر من اليأس والفقر. وبالتالي، نحن بحاجة إلى أن يكون فكرنا منفتحاً وأن نواصل مداولاتنا إلى أن نصل إلى توافق في الآراء بشأن إيجاد تعريف عملي لمفهوم الأمن البشري.

السيد ريتشاردسون (سانت كيتس ونيفس) (تكلم

بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لعقد هذه المناقشة الهامة. إن أمن الإنسان مسألة ينبغي أن

إن تغير المناخ أيضا هو أحد أهم التهديدات للأمن البشري. يواجه المجتمع الدولي تحديات متزايدة نتيجة لتغير المناخ. وتقتصر سانت كيتس ونيفس اتباع نهج شامل ومتعدد القطاعات، ونقتصر اتباع نهج تشاركي لوقف تغير المناخ وتأثيره على الأمن البشري للمجتمع الدولي بأسره، حيث إن تغير المناخ يهدد وجود ومعيشة سانت كيتس ونيفس والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. ويجب أن يُنظر في هذه المشكلة ضمن نطاق الأمن البشري باعتبارها تحديا حاليا ومستقبليا.

هناك عناصر عديدة مختلفة للأمن البشري. وترى الدول الأعضاء هذه الظواهر من حيث إنها تنطبق عليها فرديا أو إقليميا أو استراتيجيا. وما يجب علينا أن نكفله هو النظر إلى أبعد من مصالحنا الوطنية والحفاظ على التركيز الدولي - وهذا هو السبب في أن هذه المناقشة توقيتها مناسب جدا.

ويفهم وفد بلدي أهمية دور المؤسسات الحكومية، ونحن نقدر حاجة بعض الدول الأعضاء إلى تأكيد سيادة الدول، وكذلك المسؤولية عن الحماية. وهذا هو المقام حيث يصبح من الضروري إقامة شراكة دولية حقيقية للمضي قدما بالعملية. إن هدف الأمن البشري والأمم المتحدة هو ضمان التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة، والحرية في العيش بكرامة. وتلك حقوق ينبغي أن يتمتع بها المجتمع الدولي بأسره وليس قلة مختارة فحسب.

وختاما، تؤيد سانت كيتس ونيفس فكرة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، ونود أن نرى الصندوق يستخدم للتصدي لقطاع عريض من التهديدات التي يواجهها الأمن البشري، بما في ذلك تلك التهديدات التي تم تحديدها في هذا البيان.

والمالية العالمية وارتفاع معدلات الجريمة بين الشباب. وقد أدت الأزمة إلى توفر خيارات محدودة للأنشطة الإنمائية والاقتصادية. وتعتمد سانت كيتس ونيفس على الدول المانحة والوكالات المانحة، وكذلك على الأسواق الدولية لتنشيط اقتصادنا. وأسفرت الأزمة التي شهدناها عن اضمحلال الخيارات الاقتصادية، وأصبح شبابنا ساحطين بسبب الخيارات الاقتصادية المحدودة. ويعتقد وفد بلدي أن هذا هو أحد العوامل التي تسهم في ارتفاع معدلات الجريمة بين الشباب في مجتمعاتنا، وندعو إلى استجابة عالمية لمعالجة هذه المشكلة.

ومن الضروري أيضا دراسة الجريمة في إطار الأمن البشري، وأخذ جميع عواملها في الاعتبار. وتعرض مجتمعاتنا للخطر. وتمثل الجريمة في صفوف الشباب التحدي الحالي والمستقبلي أمام جميع مجتمعات المجتمع الدولي، ونحن بحاجة لدراسة أسباب وآثار الجريمة بين الشباب في إطار المناقشة بشأن الأمن البشري.

وفيما يتعلق بالمخاطر الصحية ذات الصلة، نحن جميعا نعرف أن الأمراض المعدية جدا لا تحتاج إلى جواز سفر أو تأشيرة سفر للانتشار في العالم بوتيرة سريعة. وتشكل هذه الأمراض المعدية فعلا تهديدا للأمن البشري، وتتطلب الكثير من اهتمامنا. ومع ذلك، لدينا أيضا مشكلة الأمراض غير المعدية بوصفها تهديدا حاليا ومستقبليا لرفاه الإنسان. ويشيد وفد بلدي بالقرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة لعقد اجتماع رفيع المستوى، بمشاركة رؤساء الدول أو الحكومات، لمعالجة مشاكل الأمراض غير المعدية، ونحن نوصي بأن تراعي أي مناقشة بشأن الأمن البشري التحديات التي تواجه شعوبنا نتيجة الأمراض غير المعدية، وكذلك الأمراض المعدية.

السماح دون عوائق بوصول المساعدات الإنسانية. وينبغي للمفهوم أن يكون واضحا في توفير حلول فعالة لممارسات إنكار حق الفرد في التعلم بلغته الأم، والتجنيد الإجباري والتحرش، القائمة على أساس عرقي.

أود أن أختتم بالإعراب عن أملنا القوي بأن إلحاحية المسائل المشددة عليها في هذا المقام ستوصلها في نهاية المطاف إلى مداولات المجتمع الدولي. إن تطور مفهوم الأمن البشري شامل. وتنبع شموليته مما تكتسبه مكوناته الإنسانية وحقوق الإنسان من أهمية بالغة.

السيدة اوتشير (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الشاء على قيادة رئيس الجمعية العامة في عقد هذه المناقشة الرسمية بشأن الأمن البشري. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقديمه إلى الجمعية العامة تقريره الأول عن الأمن البشري (A/64/701).

ويرى وفد بلدي أن هذه المناقشة الهامة بوصفها متابعة موضوعية للفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠ / ١)، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمناقشة وتحديد مفهوم الأمن البشري. وقُدم فيض من الأفكار لمناقشتنا من المشاركين أمس في المناقشة غير الرسمية بشأن "النهج التي محورها الإنسان: القيمة المضافة للأمن البشري".

وكما بينت مناقشتنا، فإن مفهوم الأمن البشري ما زال يتطور. ولكننا إذا أخذنا بالتعريف الواسع والسائد للأمن البشري بوصفه يشمل التحرر من العوز والتحرر من الخوف والحرية في العيش بكرامة، فإنه يمكن أن يزودنا بأداة هامة للسياسات من أجل لتصدي الفعال للتهديدات والتحديات المتعددة الجوانب في عالم اليوم المترابط.

ونؤمن بأن الأمن البشري، بوصفه نهجا جديدا لإدارة العلاقات الدولية، يمكن أن يصبح قوة هائلة لإصلاح

السيد جينقي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن الامتنان لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الحدث الهام والثناء على الأمين العام لجهوده في إعداد التقرير الأول عن الأمن البشري (A/64/701) إنه بالفعل وثيقة هامة وسيكون بمثابة نقطة حسنة التوقيت لإجراء مناقشة نشطة للغاية بين الدول الأعضاء.

في هذه الملاحظات الموجزة، نود أن نستعري الانتباه إلى المشكلة التي سبق وذكرها عدد من المتكلمين أمس واليوم، والتي تندرج بصورة مشروعة في إطار مفهوم الأمن البشري. ويركز أحد الأبعاد الرئيسية للمفهوم على ضرورة معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على الحروب والصراعات العسكرية. وفي ذلك السياق، سنذكر تحديدا جانبين معينين، ألا وهما حقوق المشردين في العودة وحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ولئن كان عكس النتائج العسكرية والسياسية للغزو الأجنبي وما يتبعه من احتلال قد يستغرق سنوات عديدة، وهو، للأسف، الأمر الذي شهدته منطقتنا خلال السنوات الأخيرة، فإن معالجة مسائل حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين من الحرب هي مسألة ملحة جدا. ومع ذلك، نرى المحاولات المقتنعة المكشوفة لاستخدام الحاجة إلى التوصل تسويات سياسية بوصفها ذريعة لكي لا تعالج فورا حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية للفئات الأكثر ضعفا.

هناك حاجة واضحة المعالم إلى جعل عدم جواز الربط بين حقوق الإنسان والمشاكل الإنسانية مع التسويات السياسية أو القانونية جزءا لا يتجزأ من مفهوم الأمن البشري. وفي صلب هذا المفهوم نرى أيضا أنه تقع على سلطات الاحتلال وسلطات السيطرة الفعلية مسؤولية

وتنفيذ التحويلات الاجتماعية المحددة الهدف للتخفيف من العبء الواقع على كاهل الفقراء والضعفاء. وابتداء من هذا العام، استفاد عشرات الآلاف من السكان المؤهلين من تلك التحويلات، مما ساعدهم على المحافظة على سبل كسب عيشهم.

وإضافة إلى المعاناة الناجمة من الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فإن منغوليا معرضة بدرجة كبيرة للكوارث المتصلة بالجو، بما في ذلك حالات الجفاف في الصيف وموجات البرد القارس في الشتاء. وفي الشتاء الماضي شهدنا بردا قارسا بشكل بالغ - وهو كارثة طبيعية معقدة يعقب فيها جفاف الصيف جليد كثيف بالترافق مع رياح قوية وعادة درجات حرارة منخفضة تصل أحيانا إلى ٤٥ أو ٥٠ درجة مئوية تحت الصفر، ومن ثم ذوبان الجليد في فصل الربيع - مما يؤدي إلى تدمير سبل كسب المعيشة لما يقارب ٩٠٠٠ من أسر الرعاة التي تعمل على الماشية في دخلها وغذائها ووقودها. وأكثر من ٧,٥ ملايين رأس من الماشية، وهي أكثر من ١٧ في المائة من إجمالي الماشية في البلد، نفقت من جراء الكارثة. وأعلنت خمس عشرة من محافظاتنا البالغ عددها ٢١، وهي تاؤي حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، مناطق كارثة، ولحق ضرر بالغ بأربع محافظات أخرى.

ومن دواعي القلق البالغ ارتفاع نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٤٠ في المائة في المناطق المتأثرة بموجات البرد القارس، وازدياد سوء التغذية الحاد والمزمن، وحالات نقص المغذيات الضئيلة فيما بين الحوامل وعدم الحصول على الرعاية الصحية، وانتشار انعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل كسب المعيشة والصدمة النفسية الحادة فيما بين الرعاة وأسرههم. وتتخذ الحكومة عددا من تدابير تقديم الإغاثة والمساعدة لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل. وعلى الصعيد المحلي، نفذت منظمات القطاع العام والخاص حملات المساعدة

الأمم المتحدة وتكييفها مع تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة القادرة على تعزيز هذا المفهوم الهام وممارسته. ونرى أن الأمن البشري سيكون مكفولا بصورة أفضل إذا اعتبر مفهوما شاملا لعدة جوانب في إطار الأمم المتحدة. وبالقيام بذلك، سيكون من الأهمية بمكان زيادة التركيز على الفئات الضعيفة في البلدان الأكثر تضررا بالأزمات المتعددة والتهديدات الشائعة، بما في ذلك تغير المناخ.

إن منغوليا، بوصفها أحد أعضاء أصدقاء الأمن البشري منذ إنشائه، ملتزمة التزاما قويا بكفالة الأمن البشري وتعزيز التنمية المرتكزة على الإنسان. وحدد مفهوم الأمن الوطني لمنغوليا لعام ١٩٩٤ النهوض بالأمن البشري بوصفه إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الأمن الوطني. وفضلا عن ذلك، فإن جميع استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية - بما في ذلك البرنامج الوطني للحكم الرشيد من أجل الأمن البشري للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، وأهدافنا الإنمائية للألفية، واستراتيجيتنا الوطنية المرتكزة على الأهداف الإنمائية للألفية للفترة حتى عام ٢٠٢١ - تهدف إلى ضمان الأمن البشري لأبناء منغوليا.

ووضعت الحكومة توفير الرعاية الصحية الجيدة النوعية والتعليم وإيجاد فرص العمل المناسبة للسكان على رأس جدول أعمالها. وبغية مواجهة التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، تباشر الحكومة سياسة توجيه التحويلات الاجتماعية بصورة أكثر فعالية، وبخاصة بالموافقة على قانون الاستقرار المالي؛ وتعزيز المالية العامة؛ وإصلاح القطاع المصرفي. ويشكل التعامل مع الجوانب الاجتماعية للأزمة أحد الأولويات العليا لحكومة بلدي. ولذلك، وفي تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، أنشأنا صندوقا للتنمية البشرية يهدف إلى تجميع الإيرادات العائدة من قطاع التعدين

وتؤيد أرمينيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به بالأمس ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونود أن ندلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتنا الوطنية.

ونحن نقدر الإسهامات التي قدمها أصدقاء الأمن البشري في النهوض بمفهوم الأمن البشري، فضلا عن الدعم الذي قدمته للعملية مختلف برامج الأمم المتحدة وصناديقها. وفي الواقع يشكل تقديم معلومات مستكملة عن التطورات المتصلة بتعزيز الأمن البشري منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فيما نواصل خطابنا ونعزز المبادرات الرئيسية المتصلة بذلك المفهوم، مسعى هاما وحسن التوقيت. وبالرغم من أن هذه ليست مهمة سهلة، فإن الأهداف النبيلة لهذه العملية المتطورة، مثل تعزيز السلام والاستقرار والنهوض بالتنمية المستدامة والتغير المجتمعي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، تتطلب التزاما كاملا منا جميعا.

إن مفهوم الأمن البشري ارتبط تقليديا بأمن الدول، ونحن نرى أن فكرة الأمن البشري، التي تشمل الاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، تشكل بدرجة أساسية أسلوبا جديدا لتناول الأمن. وهي أيضا أكثر أسلوبا سوي للتفكير. ونحن نقدر ملاحظات التقرير فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى تعريف الأمن البشري، ونتفق مع المتكلمين السابقين الذي شددوا على أهمية المجالات والمسائل البالغة الأهمية في التفكير بشأن الأمن البشري، مثل تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتأثير تغير المناخ والحماية البيئية.

وعلى وجه الخصوص، وبصفتنا رئيس لجنة وضع المرأة، نود في هذا السياق أن نشدد على أهمية حماية النساء وتمكينهن. ولا يزال تحدي عدم المساواة بين الجنسين في المجالات العامة والخاصة يؤدي إلى تقويض أمن النساء في جميع أرجاء العالم. وفي أغلب الأحيان، وسواء كان في

لرعاية على نطاق البلد. ولكن كبر حجم الكارثة وشدها دفعت الحكومة في الأسبوع الماضي إلى أن تطلق، بالترافق مع الأمم المتحدة، نداء موحدا في جنيف وأولانباتار من أجل توفير ١٨ مليون دولار لبناء القدرات الوطنية على التأهب للكوارث والتصدي لها بغية تجنب حصول صدمات ذات حجم مماثل في المستقبل.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة باسم حكومة منغوليا لأشكر شكرا صادقا جميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على تقديم الدعم القيم والمساعدة إلى منغوليا في مساعيها لمواجهة التحديات الهائلة لهذه الكارثة الطبيعية. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أبرز أهمية أعمال صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، الذي وفر التمويل لعدد من المشاريع الهامة في منغوليا الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز المساواة الاجتماعية بتعزيز الأمن البشري في مناطق البلد الريفية النائية.

وفي الختام، لا يزال وفد بلدي يأمل أن تؤدي هذه المناقشة الرسمية للجمعية العامة إلى زيادة تيسير تبادل مركز للآراء بشأن النطاق المتعدد الأبعاد للأمن البشري واستكشاف السبل لتطبيقه في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحن نرى أن فكرة إجراء المزيد من التحليل القطري والإقليمي للتهديدات الماثلة أمام مفهوم الأمن البشري ومواجهة هذه التهديدات أمر جدير بالنظر فيه على نحو أوثق.

السيدة خودافيرديان (أرمينيا) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن ابدأ ببيان بمشاركة المتكلمين السابقين تقديم الشكر للأمين العام على تقريره عن الأمن البشري (A/64/701)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١/٦٠. كما نود أن نعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة العامة الهامة وعلى مبادرته بتنظيم حلقة النقاش.

هذا المجال، مما سيسفر عن زيادة الفعالية لدى وضع السياسات والاستراتيجيات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البندين ٤٨ و ١١٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

الصراعات المسلحة أو في سياق وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تشكل النساء والأطفال أكثر شرائح السكان المعرضة للخطر. بيد أنهم لا يتلقون سوى أقل دعم على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، علينا أن نواصل اتخاذ خطوات ملموسة صوب تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وثمة شعور بالقلق من أن تعزيز مفهوم الأمن البشري قد يؤدي إلى تداخل الجهود وتكرارها في هذه المجالات الحيوية. ولذلك تقوم حاجة إلى تعريف مفهوم الأمن البشري بصورة دقيقة للغاية بغية عدم إثارة التوتر بينه وبين المفاهيم الأخرى والمسائل الإنمائية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح تمييز التقرير بين مفهومي الأمن البشري والمسؤولية عن الحماية. وفي الوقت ذاته، لا نزال نركز على اتخاذ التدابير الحاسمة للإزالة النهائية لإمكانية تكرار الإبادات الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، من خلال معالجة الأسباب الأصلية للصراعات التي تؤدي لهذه الفظائع. وفي هذا السياق، سيضطلع مفهوم الأمن البشري بدور استنادا إلى فهم أوسع نطاقا للأمن يروم إدماج أهداف التحرر من الفقر وحرية العيش بكرامة من خلال الاستراتيجيات الشاملة والمركزة على الإنسان. وحالما يتم وضع تعريف مناسب لمفهوم الأمن البشري، فإننا نسترشد به في ما نبذله من جهود صوب المنع المبكر للعوامل التي تؤدي إلى نشوب الصراعات في المقام الأول. وينبغي أن نفكر في مواصلة وضع آليات الوقاية التي تحمي أشد الفئات ضعفا، بمن فيها النساء والأطفال والمشردون.

ويرحب وفد بلدي بالتقرير ويؤيد مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع. وتعتقد أرمينيا أن مفهوم الأمن البشري سيعزز ويثري فهمنا للأمن في القرن الحادي والعشرين، وسيواصل تكملة عمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء في